تطوير تقرير مراقب الحسابات من خلال تطبيق أنظمة المعلومات الحديثة

دكتورة/ آمال إبراهيم محمد (*)

مقدمه وطبيعة المشكلة :

يهدف مراقب الحسابات المستقل من أداء عملية المراجعة إلى تقديم تأكيد لملاك الشركة والمتعاملين معها والمستثمرين المحتملين والمحللين الماليين وغيرهم، ويتمثل هذا التأكيد في رأي مهني محايد يقدمه في صورة تقرير للمستفيدين منه في مدي عدالة القيم والأرقام الواردة في القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة ولذا سميت المراجعة بمهنة خدمات التأكيد أو التوكيد .

وفي الآونة الأخيرة حدثت تطورات تكنولوجيا كبيرة في مجال الأعمال مثل تبادل البيانات الكترونيا Electronic Data Interchange والتجارة الالكترونية والانترنت وقد انعكست تلك التطورات على ممارسات منظمات الأعمال على عملية تسجيل وحفظ المعاملات التجارية، وكذا حجم وسرعة تلك المعاملات وزيادة واتساع حجم الشركات وزيادة المنافسة في بيئة الأعمال.

وترتب على كل ما سبق أن النظام المحاسبي المعتمد على المستندات الورقية التقليدية كأساس لتحديد المركز المالي ونتيجة أعمال الشركة عن الفترة الماضية غير متسق مع تلك الممارسات الحديثة، حيث إن المعاملات والأحداث الاقتصادية أصبحت الآن يتم تسجيلها والتقرير عنها الكترونياً وبدون مستندات ورقية وانتشرت النظم المحاسبية الفورية الحقيقية Real Time Accounting System وكل ذلك أثر على مهنة مراجعة تقرير مراقب الحسابات.

واستجابة من مراجع الحسابات لهذه التأثيرات فقد بدأ يتجه نحو تخطيط وممارسة المراجعة وفق نماذج متطورة أهمها ما يعرف بنموذج عملية المراجعة المستمرة

(*) أستاذ مساعد بكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات بالقاهرة

Continuous Auditing Process Model (CAPM) والعمل على تطوير تشكيلة خدماته سواء كمراقب الحسابات أو كمحاسب لتشمل خدمات التأكيد على الثقة في موقع العميل (الشركة) على الانترنت Web Trust والتأكيد على كفاءة وفاعليه نظام المعلومات المحاسبية الفوري System Trust والخدمات الإدارية الاستشارية خاصة في مجال تصميم نظم المعلومات المحاسبية الفورية ونظم أمن وسلامة المعلومات.

ومع ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الويب) the World Wide Web أخذت الشركات وبشكل سريع في بناء موقعها ونشر القوائم المالية على الانترنت، حيث يسهل الدخول السريع والحصول على المعلومات المناسبة والتجوال داخل المستندات، وتسهل الشبكة الوصول إلى القوائم المالية وربطها بأي مكان على الموقع خارج نطاق القوائم المالية أيضا بكل المعلومات الأخرى عن الشركة وأيضا عن الشركات الأخرى وغيرها من المواقع التي توجد على نفس الموقع أو في موقع آخر في دولة أخرى ومع هذا التطور التكنولوجي بقدراته الفائقة والنمو السريع في نشر القوائم المالية على الانترنت ظهرت العديد من المشاكل الخاصة بمصداقية وأمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات على الانترنت نذكر منها ما يلي:

- يوجد على مواقع الشركات كم هائل من المعلومات المالية التي تقع أساسا خارج نطاق القوائم المالية والتي لا يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبية ولا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ويزداد الأمر خطورة إذا صاحبها تقرير مراقب الحسابات.
- عند نشر القوائم المالية على الانترنت تقوم بعض الشركات بإعادة صياغة القوائم المالية وتقرير المراجع مع إضافة الروابط المتفاعلة للربط بينهم مما قد يؤدى إلى تشويه الحقائق وتوصيل رسالة إلى مستخدمي تلك القوائم تخالف ما يقصده مراقب الحسابات.
- نظراً لأن الانترنت وسيلة الكترونية فإنه يمكن تحديث معلوماتها في أي وقت ، فإذا تم تحديث القوائم المالية التي تم مراجعتها فقد يعتمد مستخدمي القوائم المالية عليها ظنا منه أن المعلومات الحديثة يغطيها تقرير مراقب الحسابات.

- قيام الشركات بنشر تقرير مراقب الحسابات على موقعها بعيداً عن سلطة ورقابة مراقب الحسابات مما يتيح الفرصة لتغيير مضمون التقرير مما يهدر الثقة في القوائم المالية التي يغطيها تقرير مراقب الحسابات ومع الزيادة الكبيرة في الدخول على القوائم المالية المنشورة على الانترنت تزداد مخاطر رفع القضايا على مراقب الحسابات بسبب اعتقاد المستفيدين بأن كل المعلومات لها نفس مستوى الدقة والمصداقية لهذا يجب على المهنة تحديد مسئولية مراقب الحسابات بوضوح في ظل بيئة التقرير الجديدة المعتمدة على الانترنت وذلك وبالإجابة على مثل هذه الأسئلة :
- من المسئول عن صحة ودقة القوائم المالية المنشورة على الانترنت؟
- هل مراقب الحسابات مسئول إذا اعتمد الطرف الثالث على قوائم مالية غير صادقة على موقع الشركة على الانترنت؟
- ماهية مسئولية مراقب الحسابات إذا أحدث العميل تغييرات غير مرغوبة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير مراقب الحسابات؟
- ما مسئولية مراقب الحسابات عندما يتم إحلال القوائم المالية التي تم مراجعتها بقوائم مالية أحدث والتي لا ينطبق عليها التقرير؟
- ماهية مسئولية مراقب الحسابات عن المعلومات المالية الأخرى الموجودة على الموقع الالكتروني للشركة؟
- هل يتعامل مراقب الحسابات مع كل معلومات الموقع باعتبارها معلومات أخرى؟
- ماهية الحدود التي يغطيها تقرير مراقب الحسابات؟
- أين ومتى تنتهي مسئولية مراقب الحسابات عندما يكون تقرير المراجعة جزء من القوائم المالية على موقع العميل؟
- ما النقطة الزمنية التي تنتهي عندها مسئولية مراقب الحسابات؟
- ما الوزن الذي يعطى لتاريخ تقرير مراقب الحسابات في الوقت الذي يتم فيه تحديث القوائم المالية على الانترنت باستمرار وبسرعة فائقة؟

هدف البحث :

يهدف البحث إ لي تطوير تقرير مراقب الحسابات من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

١- إلى أي حد يستخدم الانترنت كوسيلة لنشر القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات ؟

٢- ماهية الممارسات التي تحد من مصداقية القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات المنشورين على الانترنت ؟

٣- ماهية حدود ومسئولية مراقب الحسابات تجاه القوائم المالية وتقرير المراجعة المنشورين على الانترنت؟

٤- هل يتغير تقرير مراقب الحسابات في ظل التشغيل الالكتروني والنشر الالكتروني للبيانات؟

أهمية البحث :

ويكتسب البحث أهمية من أنه يقع في منطقة غير مسبوقة ويتصدى لقضية شائكة تحتاج لجهود كبيرة من الباحثين لتدعيم قدرة المهنة على فهم بيئة التقرير الجديدة ووضع المعايير والإرشادات المناسبة لها وبالسرعة التي يتطلبها المستفيدون.

محتويات البحث :

ولتحقيق هدف البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة تم تقسيم البحث إلى الأجزاء التالية :

- مقدمه
- النشر الالكتروني للقوائم المالية
- المراجعة المستمرة

- مسئوليات مراقب الحسابات في ظل النشر الالكتروني للقوائم المالية وتقرير المراجعة
- تطوير تقرير مراقب الحسابات
- النتائج والتوصيات
- هوامش ومراجع البحث

النشر الالكتروني للقوائم المالية

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المساعدة لها تغيرات ضخمة في مهنة المحاسبة و المراجعة وهذه التغيرات لم تقتصر على عمليات تسجيل وإنتاج المعلومات المحاسبية وإنما امتدت إلى استخدام الشركات للانترنت كوسيلة لنشر وتوزيع قوائمها المالية[١].

فمنذ منتصف التسعينات وهناك نمو سريع لتبنى الشركات لتكنولوجيا الانترنت كوسيلة لعرض معلوماتها المالية وغير المالية وذلك بمختلف دول العالم بصفة عامة وبالدول التي تتميز بضخامة أسواقها المالية بصفة خاصة .

ففي الدول التي تتميز بضخامة أسواقها المالية و الشركات الكبرى بهذه الأسواق لها مواقع على الانترنت وتقوم بنشر قوائمها المالية عليها حيث غالبا ما تنشد تلك الشركات توسيع دائرة الاستثمار فيها إلي خارج أقطار تواجدها وهو الأمر الذي يتم عن طريق نشر قوائمها المالية عبر الانترنت لتكون متاحة أمام كل شخص بالعالم لديه اتصال بالانترنت[٢].

وبتزايد استخدام الانترنت كوسيلة للإفصاح عن القوائم المالية و المعلومات الأخرى إذ تتخذ الشركات في مختلف دول العالم توجهات باتجاه نشر القوائم المالية مباشر ة online في توقيت حقيقي real time على مواقعها الالكترونية عبر شبكة الانترنت، وذلك للاستفادة من المزايا التي توفرها تقنيات الانترنت لتلبية احتياجات الأطرف المهتمة بالشركة من المعلومات والبيانات في توقيت ملائم.

طبيعة ومراحل نشر القوائم المالية على الانترنت:

يعتمد نشر القوائم المالية على الانترنت على استخدام أدوات ووسائل الاتصالات المتاحة من خلال شبكة الانترنت والشبكة الدولية للمعلومات(www) وما يتعلق بها من وسائل نشر وإعلان الكترونية للنصوص والبيانات وقد عرف التقرير الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee عام ١٩٩٩ حول التقرير المالي علي الانترنت بأنه عبارة عن تقرير بشكل عام عن البيانات المالية والتشغيلية من قبل المنشاة من خلال الشبكة الدولية للمعلومات www المرتبطة به ووسائل الاتصال الأخرى المرتبطة بالانترنت[٣] .

وتشير العديد من الدراسات التي أجراها باحثون ومنظمات مهنية إلى تزايد استخدام الانترنت لنشر القوائم المالية وتقرير المراجعة على موقع الشركة الالكتروني إذ أظهرت إحدى الدراسات[٤] إن تسعا وأربعين شركة من خمسين شركة شملتها الدراسة أنشأت مواقع الالكترونية على الانترنت وأن أربعا وثلاثين منها تنشر قوائمها المالية السنوية على هذه المواقع، في حين أن ثماني عشرة منها تنشر تقارير المراجعة. أما دراسة Marston[٥] التي تمت على تسع وتسعين شركة يابانيه ، فقد أظهرت أن ٧٧٪ من هذه الشركات لها مواقع الكترونية على الانترنت، وأن ٥٦٪ من هذه الشركات قامت بنشر القوائم المالية السنوية كاملة على مواقعها الالكترونية ، وأن ١١٪ من هذه الشركات نشرت القوائم المالية الفترية (نصف وربع سنوية) ولكنها لم تنشر تقارير المراجعة وأظهر تقرير لجنة معايير المحاسبة الدولية[٦] .

International Accounting Standards Committee (IASC) 1999

أن ٣٦٪ من الشركات التي خضعت للدراسة تقدم تقرير المراجعة على موقعها الالكتروني في حين أشار تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية[٧] Financial Accounting Standards Board (FASB) 2000

إلى إن ٣٦٪ من الشركات المدروسة لم تقدم تقارير المراجعة في الوقت المطلوب وان ١٩٪ منها نشرت تقارير المراجعة بدون ظهور توقيع لمراقب الحسابات مرفقا معها .

وبذلك نجد تزايد على استخدام الانترنت كوسيلة لإيصال القوائم و المعلومات المالية إلى المستثمرين والدائنين والأطراف ذات الصلة بالشركة وقد مر نشر القوائم المالية على الانترنت بعدة مراحل حددها تقرير لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في ثلاث مراحل هي[٨] :

• المرحلة الأولي : تمثلت في نشر ذات القوائم المالية الو رقية كما هي في القالب الورقي ولكنها في صورة الكترونية على شبكة الانترنت وفي هذه المرحلة يتم إعطاء مستخدمي الشبكة إمكانيات محدودة لتحميل Download القوائم المالية بأشكال مقيدة مثل Adobe Acrobat .

• المرحلة الثانية : قامت الشركات بتطوير مواقعها الالكترونية على الانترنت، وقامت بالإفصاح عن القوائم المالية باستخدام أدوات التصفح على الانترنت والتي يتم التفاعل معها بسهولة .

• المرحلة الثالثة : فقد قامت الشركات بتوسيع قاعدة المعلومات المتاحة على مواقعها الالكترونية فقامت بعرض لما هو أكثر من القوائم المالية المعيارية التي يحتويها الشكل الورقي وذلك باستخدام وسائل وأشكال عرض متنوعة ، وتوفير أدوات تفاعلية لتحليل المعلومات والارتباط مع معلومات أو مواقع أخرى. وتطورت تقنيات الانترنت باتجاه الوصول إلى القوائم المالية المباشرة في توقيت حقيقي Real-time .

وسائل وأدوات نشر القوائم المالية على الانترنت:

اعتمدت معظم الشركات في بداية نشر القوائم المالية على الانترنت على استخدام وسائل مقيدة للنشر مثل برنامج Adobe Acrobat ، حيث لا يمكن ربط القوائم المالية المنشورة مع بيانات أخرى تتعلق بها . إلا أن تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل وأدوات الشبكة العالمية قد اتاح وسائل عرض وإفصاح أكثر

تقدماً وقبولاً بالنسبة لمستخدمي الشبكة و الشركات في آن واحد[٩] . وقد طورت من أشكال مبسطة مثل لغة التوسع المضاعف أو المرنة Extensible Markup Language (XML) إلى لغة التقرير المالي الموسع Extensible Business Reporting Language (XBRL) التي تعتبر امتداد للأسلوب السابق أو لغة التقرير المالي الموسع المعتمدة على لغة التوسيع المضاعف XML – Based Financial Reporting Markup Language (XFRML) .

وتركز المنظمات المهنية على أهمية استخدام لغة التقرير المالي الموسع (XBRL) التي تعتبر بمثابة لغة الكترونية يمكن استخدامها لتهيئة القوائم المالية من أجل نقلها وتبادلها ونشرها عبر الويب WEB من خلال الحاسبات الآلية لمستخدمي الشبكة[١٠] .

وقد أشار المشروع البحثي لمجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB في عام ٢٠٠٠ بعنوان النشر الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال إلى أن القوائم المالية في الوقت الحقيقي سيكون لها أثر على مهنة المراجعة، وأن إعداد القوائم المالية المباشرة على أساس قواعد البيانات التي يتم تحديثها بشكل فوري ، ستؤدى إلى تطور موازى نحو المراجعة المستمرة التي ستقود بدورها إلى التقرير المستمر الذي يعوض عن تقرير المراجعة السنوي[١١] وأن لغة XBRL سوف تسهل النشر والفحص واستخلاص المعلومات المالية بشكل مباشر وفى الوقت الحقيقي ، وعليه فإن مراقبي الحسابات سوف يستخدمون المراجعة الالكترونية المستمرة عندما تكون معظم المعلومات المالية موجودة بشكل الكتروني ومعدة بواسطة أنظمة محاسبية فورية[١٢] .

مزايا القوائم المالية الالكترونية :

توفر القوائم المالية الالكترونية لمستخدميها العديد من المزايا منها :

١- تعتبرا لقوائم المالية الالكترونية وسيلة نشر وتقرير فورية بين الوحدة المحاسبية كمنتج للمعلومات المحاسبية وبين قطاعات عديدة من المستثمرين و المقرضين وغيرهم .

٢- تساعد القوائم المالية الالكترونية في تخفيض تكاليف نشر المعلومات المحاسبية عن طريق تمكين مستخدمي القوائم المالية المعروفين وغير المعروفين من الإطلاع على القوائم المالية. وبالتالي تفادى تكاليف طباعة وإرسال القوائم المالية السنوية والفترية التقليدية إلى مستخدميها المعروفين الذين يجب أن تصلهم هذه القوائم المالية.

٣- تساعد القوائم المالية الالكترونية في أن تصبح المعلومات المالية متاحة ويمكن الحصول عليها واسترجاعها طوال الوقت وفى أي مكان بواسطة قطاعات عديدة من المستخدمين.

٤- تمكن القوائم المالية الالكترونية مستخدمي القوائم من استخدام روابط مواقع الانترنت في دمج أقسام متعددة من القوائم المالية المنشورة على الشبكة مع العديد من المعلومات الأخرى المتعلقة بها في مواقع أخرى وبالتالي إمكانية إجراء المقارنات ودعم اتخاذ القرار.

٥- تساعد القوائم المالية الالكترونية في تخفيض الوقت والتكلفة التي يتحملها مستخدمي القوائم المالية الالكترونية بشرط صدورها بصورة فورية ومستمرة من جانب الشركات التي تصدرها.

٦- تساعد القوائم المالية الالكترونية مستخدميها في تحليل البيانات باستمرار نظرا لتوافرها وتحديثها طوال الوقت.

أثر نشر القوائم المالية الالكترونية على مهنة المحاسبة والمراجعة:

إن مهنة المحاسبة والمراجعة تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الانترنت مما يؤدى إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية و من هذه التحديات[١٤]:

١- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية لم يتم مراجعتها في مواقعها على الانترنت أو الربط بين القوائم المالية التي تم مراجعتها والأخرى التي لم يتم مراجعتها على الانترنت مما يؤدى إلى تضليل المستخدمين لتلك القوائم .

٢- القوائم المالية المنشورة على الانترنت والتي تم مراجعتها والأخرى التي لم يتم مراجعتها تكون عرضة للتلاعب و التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تمتع المواقع الالكترونية بالأمن و الثقة .

٣- تعرض القوائم المالية المنشورة على الانترنت والتي تم مراجعتها للتلاعب و التغيير من قبل إدارة الشركة ، كما أشارت إحدى الدراسات إلى اثر النشر الالكتروني للبيانات على تقارير مراقبي الحسابات الموجودة في المواقع الالكترونية للشركات، وأن التحديات أو المشاكل التي يواجهها مراقبي الحسابات في تقريرهم عن تلك البيانات والقوائم المالية المنشورة على الانترنت كثيرة منها[١٥] :

أ - من المسئول عن صحة ودقة تقرير المراجعة المنشور على الانترنت - هل هو العميل (الشركة محل المراجعة) أم مراقب الحسابات وهل يكون النشر على موقع العميل أم على موقع مراقب الحسابات

ب - تعرض تقارير المراجعة المنشورة على الانترنت للتغيير والتعديل من جانب العميل أو أي طرف آخر .

ج - مشكلة تثبيت تاريخ تقرير المراجعة المنشور على الانترنت.

د - علاقة وارتباط تقارير المراجعة بالمعلومات والبيانات المنشورة الأخرى على الانترنت إضافة للقوائم المالية .

هـ - الربط بين التقارير والقوائم التي تم مراجعتها وموقع مراقب الحسابات على الانترنت .

و - المسئوليات المحتملة لمراقب الحسابات والالتزام عن المعلومات المنشورة في موقع العميل على الانترنت وطبيعة تقرير المراجعة.

٤- يوجد على مواقع الشركات في الانترنت كم هائل من المعلومات المالية التي تقع أساسا خارج نطاق القوائم المالية والتي لا يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية

المتعارف عليها ولا تخضع لفحص المراجع وتزداد الخطورة إذا صاحبها تقرير مراقب الحسابات .

٥- تقوم الشركات أحيانا بعرض معلومات مالية جزئية أو ملخصة أو متقادمة مما قد يوقع مستخدمي المعلومات في خطأ ناتج عن عدم إدراكه لحقيقة هذه المعلومات.

٦- تقوم بعض الشركات التي تنشر قوائمها المالية على موقعها الالكتروني بإعادة صياغة القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات مع إضافة الروابط المتفاعلة للربط بينهما ، مما يؤدي إلى تغيير الحقائق وتوصيل رسالة للمستخدم تخالف تقرير مراقب الحسابات.

٧- يتيح النشر الالكتروني للقوائم المالية على موقع الشركة في الانترنت إلي تحديث معلوماتها في أي وقت وبشكل مستمر مما يؤثر على مصداقية وثقة المستخدم في تقرير مراقب الحسابات وعدم معرفة المستخدم المعلومات التي تم مراجعتها والأخرى التي لم تراجع.

وتخلص الباحثة مما سبق إلي أن هناك تزايد مستمراً في استخدام الانترنت في نشر القوائم المالية، وتقوم بعض الشركات بنشر القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى تقرير مراقب الحسابات

إن نشر القوائم المالية على الانترنت له مزايا عديدة من حيث الإمكانيات والتطور المستمر، والانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة إنتاج ونشر القوائم المالية، والوصول الدائم والفوري للقوائم وعالمية الانترنت سوف يسهم في دخول العديد من الشركات وفي دول العالم المختلفة في مجال النشر الالكتروني للقوائم المالية.

أحدث الانترنت نقلة نوعية كبيرة في ملائمة القوائم المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت القوائم وطرق عرضها إلى أنها أضافت العديد من المشاكل والتحديات التي أثرت على مصداقية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها . وقد أدي ذلك إلى الضرورة الملحة إلى إجراء تغيير جوهري في تنفيذ عملية المراجعة من

مراجعة تقليدية يدوية إلى مراجعة الكترونية مستمرة وهذا ما يعرف بالمراجعة المستمرة Continuous Auditing وذلك لتوفير التأكيد والتحقق المستمر من جودة وأمانة المعلومات المعروضة في القوائم المالية المنشورة.

المراجعة المستمرة

مع زيادة التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات ، وزيادة الطلب على القوائم المالية وتوصيل هذه القوائم بشكل فوري والكتروني إلى أصحاب المصالح والمستخدمين لهذه القوائم، فقد تطلب ذلك من مراقب الحسابات ضرورة إيجاد وسائل جديدة للمتابعة والمراقبة المستمرة وتجميع وتحليل أدلة الإثبات، وقد أدى ذلك إلى تغيير جوهري في تنفيذ عملية المراجعة من مراجعة تقليدية يدوية إلى مراجعة الكترونية تقوم أساسا على استخدام الحاسب الآلي وذلك كله أدى إلى ظهور ما يعرف بالمراجعة المستمرة وذلك لتوفير التأكيد والتحقق المستمر من جودة وأمانة المعلومات المعروضة في القوائم المالية الفورية.

وتعرف المراجعة المستمرة[١٦] بأنها عملية منظمة لجمع أدلة الإثبات في المراجعة الالكترونية كأساس ملائم للوصول إلى رأى سليم عن عدالة إعداد التقارير المالية والقوائم المالية التي تم أعدادها على أساس الكتروني وطبقا لنظام المحاسبة الفورية (R.T.A) Real-Time Accounting وقد عرفت إحدى الدراسات[١٧] المراجعة المستمرة على أنها عبارة عن الطريقة أو الأسلوب الذي يساعد مراقب الحسابات المستقل في توفير تأكيد مكتوب حول أمر من الأمور التي تقع تحت مسئولية الإدارة باستخدام تقارير المراجعة التي يتم نشرها مصاحبة ومتلازمة (أو بعد فترة قصيرة من الزمن) بعد حدوث العمليات المالية محل المراجعة.

ويعرف[١٨] Coderre المراجعة المستمرة بأنها عبارة عن عملية مراجعة الكترونية شاملة والتي تساعد مراقب الحسابات على توفير درجة محددة من التأكيد عن المعلومات المستمرة وذلك بشكل متزامن مع نشر هذه البيانات أو بعد وقت قصير من الإفصاح عن هذه المعلومات ونشرها.

ويعتبر التعريف الأخير عام وشامل للمراجعة المستمرة بدرجة كافية لتغطية

كل خدمات المراجعة الثلاثة، التي يقدمها مراقب الحسابات بشكل عام والمتمثلة في خدمة (التأكيد - التصديق - خدمات المراجعة الأخرى) وتحدد كل من درجة التأكيد المطلوبة وطبيعة المراجعة المستمرة وطبيعة أو نوعية الخدمة التي يؤديها مراقب الحسابات فعندما تكون خدمة التأكيد المقدمة إيجابية أو بمستوى عال، وأن المعلومات المستمرة المرتبطة ناتجة من القوائم المالية تكون عملية المراجعة في هذه الحالة عبارة عن خدمة مراجعة قوائم مالية. عندما تكون درجة التأكيد المطلوبة سلبية أو متوسطة وإن المعلومات المستمرة تكون أساسا قوائم مالية ، تكون في هذه الحالة خدمة المراجعة المقدمة هي خدمة تصديق.

ومما سبق تخلص الباحثة إلى :

- تقوم المراجعة المستمرة على تقديم تأكيد عن أمر من الأمور التي تقع تحت مسئولية الإدارة، وهنا يتحول الهدف من مراجعة القوائم المالية والمتمثلة في إبداء الرأي حول مدى عدالة وصدق عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي للسنة المالية المنتهية إلى التأكيد على القوائم المالية الفورية.
- يصدر مراقبي الحسابات ضمن عملية المراجعة المستمرة تقاريرهم بشكل فوري أو بعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الأحداث، فتقرير المراجعة ينتج آليا ويصدر بشكل دائم ومستمر ويتاح بشكل دائم للمستخدمين أو عند الطلب ، وهذا بدوره يتطلب تطبيق نظم محاسبية فورية مع ربطها بشبكة الانترنت بما يضمن الاتصال المستمر بين مراقب الحسابات والنظام المحاسبي للعميل وبما تضمن الايصال السريع لهذه التقارير للأطراف ذات العلاقة.
- تساعد المراجعة المستمرة مراقب الحسابات في إضفاء الثقة و المصداقية وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية المستمرة التي تقدمها الإدارة للطرف الثالث والملاك .
- يساعد تطبيق المراجعة المستمرة مراقب الحسابات في إلغاء الوقت الفاصل بين تاريخ حدوث العملية المالية بالنسبة للعميل. وتاريخ تقديم خدمات التأكيد أو التقرير التي يقوم بها مراقب الحسابات.

بذلك تمكن المراجعة المستمرة من الانتهاء من عملية المراجعة وكتابة التقرير في اقصر وقت ممكن مما يخفض من طول فترة تأخير تقرير المراجعة والمعروف في مهنة المراجعة بـ(Audit Report lag)

- **طبيعة عملية المراجعة المستمرة:**

يتطلب القيام بعملية المراجعة المستمرة أن تكون هذه العملية على درجة عالية من الآلية، وهذا بدوره يتطلب أن تكون أدوات المراجعة مثبتة داخل نظام المعلومات الخاص بالعميل حيث تسمح هذه الأدوات القيام بالمراجعة المستمرة حتى وإن لم يكن مراقب الحسابات موجودا .

تساعد المراجعة المستمرة مراقب الحسابات في زيادة معرفته بأعمال العميل ومجال أعماله، مما يؤدى إلى زيادة معرفة مراقب الحسابات بنوع المستندات الإلكترونية والسجلات والبيانات واستراتيجيات العمل التي يستخدمها العميل، ومعرفة المخاطر المصاحبة لهذه النوع من العمل وأنشطة الرقابة الداخلية التي يستخدمها العميل، ومدى ملائمة كل ما سبق لنوع الصناعة التي ينتمي إليها العميل وبالتالي تعتبر المراجعة المستمرة ملائمة ومعقولة، حيث إن المدخل الرئيسي لعملية المراجعة هو فهم استراتيجيات العميل مما يساعد في فهم نظام الرقابة الداخلية وكذلك الحصول على أدلة إثبات عن مدى كفاية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للعميل، وتحديد التوقعات المرتبطة بمدى صدق وسلامة القوائم المالية[١٩] .

ونتيجة للتقدم التكنولوجي في نظم المعلومات واستخدام نظام المحاسبة الفورية، والذي يعتمد على استخدام لغة XBRL، فقد شجع ذلك كله مراقبي الحسابات في التركيز بدرجة كبيرة على فهم طبيعة أعمال العميل وكيفية تنفيذها، وذلك للمساعدة في تخطيط مراحل عملية المراجعة للوصول إلى درجة من التأكد والثقة حول الاستخدام المناسب و السليم للقوائم المالية الالكترونية و التي ترتبط بخصائص الصناعة التي ينتمي إليها العميل والمصطلحات الفنية الخاصة بها[٢٠] .

وفى ظل المراجعة المستمرة ، يحتاج مراقب الحسابات إلى درجة عالية من الفهم لطبيعة ونوع العمليات وأنشطة الرقابة الداخلية المرتبطة بها والتي تساعد في

التأكد من صحة وصلاحية وأمانة ومصداقية القوائم المالية بشكل أفضل في ظل المحاسبة الالكترونية (التسجيل الالكتروني للبيانات)، حيث يتم في ظل هذا النظام ترجمة العمليات وتحويلها وتشغيلها والوصول إليها بشكل الكتروني، و بالتالي فإن على مراقب الحسابات التأكد من عدم إجراء أي تعديلات على هذه العمليات.

وقد ذكر[٢١] Chen أن كفاءة أدلة المراجعة الالكترونية تعتمد بشكل عام على كفاءة نظام الرقابة الداخلية ، وعلى مدى صلاحيته واكتماله في ظل المراجعة المستمرة، ويحتاج مراقب الحسابات إلى تحديد خطر الرقابة الظاهر في خطة المراجعة، حيث يجب أن تركز خطة المراجعة بشكل أساسي على مدى كفاية وكفاءة أنشطة الرقابة الداخلية في نظام المحاسبة الفورية R.T.A بينما يكون التركيز بشكل أقل على اختبارات المراجعة، أو اختبارات عمليات المراجعة أو الاختبارات الأولية للمستندات الالكترونية والعمليات.

وهذا يعتبر أمرا طبيعيا في بيئة تكنولوجيا المعلومات حيث أصدرا لمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين[٢٢] American Institute Of Certified (Public Accounts AICPA) المعيار رقم٩٤ بعنوان تأثير تكنولوجيا المعلومات على دراسة مراقب الحسابات للرقابة الداخلية في عملية مراجعة القوائم المالية ومن أهم ما تضمنه ذلك المعيار ما يلي :

- أن معظم تأثيرات تكنولوجيا المعلومات تكون على الرقابة الداخلية ويجب على مراقب الحسابات أن يتنبه إلى ضرورة مواجهة متطلبات المراجعة في تلك البيئة.
- أن أولوية الاهتمام من جانب مراقب الحسابات يجب أن تكون على جودة دليل المراجعة المستمد من إختبارات الرقابة الداخلية ، وبالتالي يحتاج مراقبي الحسابات إلى إعادة النظر في استراتيجية اختباراتهم للحصول على أدلة حول مدى فعالية الرقابة الداخلية في تلك البيئة.
- يحتاج مراقب الحسابات إلى مهارات خاصة لفهم آلية عمل أدوات تكنولوجيا المعلومات ومن ثم تصميم اختبارات لتلك الرقابة .

وتتطلب المراجعة المستمرة من مراقب الحسابات أن يقوم بتحديد وفهم خصائص الرقابة الداخلية للعميل والتي يترتب عليها تحقيق ما يلي :

أ- تحديد وتقييم مدى كفاية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للعميل.

ب- الوصول إلى تقدير وتقييم مدى الالتزام بهذا النظام للرقابة الداخلية .

ج- تحديد مجموعة إختبارات المراجعة التي سيتم تنفيذها .

ويعتمد الوصول إلى الأهداف السابقة على إجراء الاختبارات الالكترونية لوسائل الرقابة الداخلية لمنع الغش أو التضليل في القوائم المالية الالكترونية، وكذلك من خلال تطبيق نظام جدران الحماية للنظام ومدى موضوعية ونزاهة والثقة في النظام واستخدام كلمات المرور و التشفير الذي يستخدم لحماية المعلومات السرية ولتأمين عدم الوصول غير المصرح به إلى المعلومات السرية للشركة.

وتساعد إجراءات وأساليب المراجعة المستمرة مراقب الحسابات في تقييم وتحديد الأخطار المصاحبة لنظام الرقابة الداخلية وتنفيذ العديد من إجراءات المراجعة بشكل الكتروني والتي تتضمن جمع البيانات ، وتوفير المعلومات لإجراء المراجعة التحليلية ووضع القوائم الخاصة بالمعلومات والحسابات والسجلات، واختيار العينات، واختبارات الرقابة الداخلية ، واختبارات المراجعة وتحديد الاستثناءات المرتبطة بالعمليات غير العادية ، وأداء التحقق والمراجعة.

ويساعد التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة المستمرة إلى تحويل تركيز مراقبي الحسابات من مراجعة القوائم المالية التقليدية إلى مراجعة النظام ونتائج العمليات.

وفي ظل المراجعة المستمرة يقوم مراقب الحسابات بتجميع أدلة الإثبات من خلال إجراء الاختبارات الخاصة بالرقابة الداخلية والتي يمكن أن تستخدم كأساس لتخفيض التكاليف العالية والمرتبطة بإجراءات الاختبارات التحليلية واختبارات تفاصيل العمليات والاختبارات التفصيلية لأرصدة الحسابات .

كما يستطيع مراقب الحسابات في ظل المراجعة المستمرة من القيام بتوصيل أو أداء اختبارات الرقابة بطريقة متلازمة ومتزامنة مع الاختبارات التفصيلية للإجراءات التحليلية للعمليات والحصول على أدلة إثبات قوية ومقنعة ، والتي تتميز بالجودة والنزاهة، والتكامل مع نظام المحاسبة الالكتروني للعميل لإنتاج قوائم مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها .

وفى ظل المراجعة المستمرة يقوم مراقب الحسابات بأداء الاختبارات التحليلية للعمليات بشكل تفصيلي للتحقق من وجود أي أخطاء أو إهمال أو مخالفات في تشغيل العمليات والتي تقود في حالة وجودها إلى إنتاج قوائم مالية مضللة.

كما يمكن استخدام أدوات وأساليب المراجعة المستمرة من تنفيذ اختبارات العمليات بشكل مستمر على مدار العام من أجل تخفيض الاختبارات التفصيلية لأرصدة الحسابات والتي غالبا ما يتم تنفيذها بعد تاريخ الميزانية .

وتعتمد المراجعة المستمرة في الحصول على أدلة الإثبات من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية [٢٣] :

أ ـ كيف يتم تجميع البيانات الكترونيا؟

ب ـ أين تنشأ هذه البيانات ؟

ج ـ ما هي الأساليب المستخدمة في إعدادها ودرجات وحدود الثقة المتوافرة في هذه البيانات ؟

د ـ ما هي شبكات المعلومات التي تستخدم في إنتاج هذه البيانات ؟

هـ ـ كيف يتم تشغيل هذه البيانات ؟

وفى ظل المراجعة المستمرة يقوم مراقب الحسابات باستخدام برنامج المراجعة الرقمي أو الالكتروني ويقوم مراقب الحسابات من خلاله بتحديد مدى ملائمة وسلامة إجراءات الرقابة المطبقة على العمليات ويقوم البرنامج بتحديد الأنشطة الغير عادية أو الاستثنائية حيث يقوم هذا البرنامج أولا بالبحث عن الأنشطة المتشابه أو العادية لشرح طبيعة النشاط وشكله والتعديلات التي أجريت عليه،

والقيام بإبلاغ مراقب الحسابات في حالة ما إذا كانت نسبة هذه التعديلات غير مألوفة أو لم تحدث من قبل النظام ، وتمثل أنشطة غير عادية ، قد تم اكتشافها وتحديدها وعند هذه النقطة يقوم برنامج المراجعة بتحويل هذه الاستثناءات أو المتناقضات التي تم اكتشافها بشكل فوري عن طريق البريد الالكتروني E-mail إلى العميل ومراقب الحسابات ، ويقوم مراقب الحسابات في هذه اللحظة بتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الأخطاء[٢٤].

وكمثال على ذلك فان برنامج المراجعة الرقمي أو الالكتروني يقوم بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التحليلية على الحسابات، والتي ترسل إلى مراقب الحسابات مباشرة عن طريق E-mail (تقرير الملاحظات ـ الاستثناءات أو الأخطاء) على هذه الحساب والذي يوضح التغيرات الخارجية والمحددة في برنامج المراجعة الالكترونية. وبمجرد أن يتم الضغط على اسم الحساب تتم مراجعة العملية، حيث يقوم برنامج المراجعة الرقمي بتحويله إلى مستوى العمليات، ليحدد المشكلة أو الاستثناءات ـ وإرسال بريد الكتروني لمراقب الحسابات وبمجرد تحديد أو وصف العملية ـ فان برنامج المراجعة الالكتروني يقوم بالتحقق من عملية البيع مثلا للعميل وإرسال E-mail بالتأكيد على سلامة وتحقيق العملية للعميل .

وتتم الخطوات السابقة بشكل الكتروني، والقيد الوحيد على إمكانية تطبيق هذا النظام بشكل سليم يتمثل في حدود التطور أو مستوى التقدم التكنولوجي لنظام العميل ، والتحديث المستمر لسجلات العميل ، فإذا قام العميل بتحديث نظامه المحاسبي على أساس يومي فان برنامج المراجعة الالكتروني، سوف يقتصر على الأداء أو التنفيذ اليومي ، وأيضا العمل على الموازنة بين أداء النظام، وملاءمته وكفاءته، ويتحقق ذلك من خلال مجالات خدمات المراجعة المستمرة.

وفى ظل المراجعة المستمرة ، يستطيع المستثمر الحصول على المعلومات عن الشركة في شكل صفحة على الانترنت والتي تقوم بنشر قوائم مالية يتم مراجعتها بصفة مستمرة أو حسب الطلب ووقت الحاجة إليها .

وسوف تظهر صفحة الانترنت تقرير مراقب الحسابات في أي وقت وأن تقرير

المراجعة المستمر يتم تحديثه وتوثيقه وختمه من مراقب الحسابات في تاريخ اعتماده . كما يوضح أيضا على الموقع أين يتم الوصول إلى موقع مراقب الحسابات .

وفى حالة وجود أي أخطاء أو مخالفات يمنع برنامج المراجعة الالكتروني من عدم التأكد من صحة العملية ، فان برنامج المراجعة يمنع نشر أو إتاحة القوائم المالية على الموقع وكذلك يمنع وصولها إلى المستثمر حتى يتدخل مراقب الحسابات فوراً لاتخاذ الإجراءات لتصحيحيه[٢٥] .

وبرامج المراجعة الالكترونية تساعد مراقب الحسابات في أداء وتنفيذ المراجعة المستمرة الفورية كما تساعد هذه البرامج أيضا مراقب الحسابات في أداء عملية تفريغ وسحب وتحميل المعلومات من وإلى ملف المراجعة ، وتوفر قوائم مالية ونسب تحليلية وسجلات وكشوف بشكل مستمر ومتتابع ، كما تقوم باختبار بيانات العميل لتحقق من العمليات وأرصدة الحسابات . وتوفر ملخص عن الأخطاء التي لم يتم تعديلها أو تصحيحها وتوفر ملف تشغيل البيانات العام (PDF) والمستندات مع تسهيل عملية الطباعة كما تساعد برامج المراجعة الالكترونية عبر الشبكات مراقب الحسابات في الحصول على معلومات فورية ومناسبة عن طبيعة أعمال العميل ونشاطه والصناعة التي ينتمي إليها لتحديد ما هي الأخطار المحتملة وما هي وسائل الرقابة التي تستطيع التحكم في هذه الأخطار .

متطلبات تنفيذ المراجعة المستمرة:

ويتطلب تنفيذ المراجعة المستمرة إلى :

- توفير بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى البيانات وإمكانية استرجاعها مع اختلاف والتنوع أشكال الملفات والسجلات من خلال مواقع وشبكات معلومات مختلفة، وتحتاج هذه الخطوة إلى توحيد طرق الحصول على البيانات من مصادر مختلفة للبيانات ونظم معلومات مختلفة، ويساعد استخدام لغة XBRL والقاموس الخاص بها Taxonomy والرموز Tags وكروت المصطلحات الخاصة في تحقيق هذا الإجراء[٢٦] .

- القيام باختيار أنسب برامج المراجعة الالكترونية، وبرامج تقارير الاستثناء التي توضع وتعكس الحالات الاستثنائية التي تحتاج إلى تدخل وتعديل فوري من مراقب الحسابات لتصحيحها .
- يجب أن يقوم مراقبي الحسابات بتحديث أساليب المراجعة التقليدية لمواجهة التغييرات التكنولوجية المتلاحقة وذلك بابتكار برامج مراجعة جديدة مع إلمامهم التام بتكنولوجيا المعلومات وتطوراتها وانعكاسها على مهنة المحاسبة والمراجعة .
- زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات وزيادة خبرات ومهارات مراقبي الحسابات.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن المراجعة المستمرة هي عبارة عن مراجعة الكترونية شاملة باستخدام البرامج الجاهزة لمساعدة مراقب الحسابات من اكتشاف الاستثناءات في المعاملات إما بطريقة فورية أو شبه فورية ، حيث يتم اختبار هذه الاستثناءات فوراً أو بعد فترة قصيرة ، وبالتالي سوف تنتج هذه المراجعة تأكيداً ايجابياً فورياً أو شبه فوري سواء كان في صورة تقرير مراجعة أو إبداء رأى فوري بشأن ما إذا كانت هناك استثناءات جوهرية في القوائم المالية الفورية تخل بمدى صدق أو إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات فإن خلص مراقب الحسابات إلى عدم وجود تحريفات جوهرية في هذه القوائم المالية فسوف يصادق عليها برأي وختم يتم توصيله للطرف الثالث عبر الانترنت.

وبهذا المعنى فان ختم المراجعة المستمرة يعنى لزائري موقع الشركة على الانترنت ما يلي :

- أن مراقب الحسابات قد قام باختبار وتقييم ما إذا كانت القوائم المالية المفصح عنها عبر موقع الشركة على الانترنت متمشية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
- أن مراقب الحسابات أعد تقريرا أوضح فيه إتباع هذه المبادئ وبما يتمشى مع معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً .

وهذا لا يتعارض مع إعداد مراقب الحسابات لتقرير مراجعة سنوي مرافق للقوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها ، باعتباره وسيلة لتوصيل رأى مراقب الحسابات لأصحاب المصلحة في الشركات خاصة المساهمون .

مسئوليات مراقب الحسابات في ظل النشر الالكتروني للقوائم المالية وتقرير المراجعة على الانترنت

في ظل النشر الالكتروني للبيانات لم تقتصر التقارير المنشورة على القوائم المالية التي تعد طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بل ظهرت أنواع عديدة من التقارير منها ما هو مالي وغير مالي، وما هو تحليلي وما هو إجمالي، وما هو كمي وما هو وصفى والتي لا تعد طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وهو ما يطلق عليه التقارير الموجهة بالمستفيد . وفى ظل هذا التنوع من التقارير واجه مراقب الحسابات تحديات جديدة لعرض ونشر تقرير المراجعة ، وأنشطة المراجعة ذات الصلة بتقرير المراجعة، حيث أصبح تقرير المراجعة جزءا من المعلومات المنشورة على شبكة الانترنت وأصبح تقرير المراجعة في ظل المراجعة المستمرة تقريرا فوريا ولحظيا ومرافقا لحدوث العملية.

وسوف تتناول الباحثة مسئولية مراقب الحسابات عن سلامة وأمن المعلومات علي الانترنت. والمسئولية عن القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة . والمسئولية عن المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية. والمسئولية عن التحديث الفوري للقوائم المالية .

المسئولية عن سلامة وأمن المعلومات على الانترنت

تعتبر إدارة الشركة مسئولة عن سلامة وأمن موقعها على الانترنت ومحتوياته من المعلومات المالية وغير المالية ، ولذلك يجب على الإدارة أن تصمم وسائل رقابية فعالة لتحقيق أمانة ومصداقية وحداثة معلوماتها على الانترنت ،كما يجب أن تطبق الإدارة مقاييس للتحقق من أن موقعها على الانترنت يتفق مع معايير الممارسة الجيدة للأعمال، وأن تعطى الاهتمام لوضع معايير للتحقق من جودة المعلومات على الإنترنت.

كما أن إدارة الشركة مسئولة عن تحديد مكان الحصول على المجموعة المتكاملة من قوائمها المالية، والمعايير المحاسبية التي أعدت على أساسها تلك القوائم المالية المنشورة مع نشر تقرير مراقب الحسابات. وكذلك يجب على الإدارة أن تشير إلى توقيت دخول هذه القوائم على موقعها في الانترنت.

وقد وجدت دراسة Ashbaugh [٢٧] أن نسبة ٣٥٪ من الشركات توفر تأكيدات بأن محتويات مواقعها دقيقة ، وتعطى التأكيدات عن طريق الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimers وتسجيل حقوق النشر Copyrights والمراجعة بواسطة المسئولين عن الويب Web Masters أو بواسطة جهة مهنية Regulatory Agency .

ويعتبر مراقب الحسابات مسئولا عن تقييم نظام الرقابة الداخلية والذي يتطلب من مراقب الحسابات ضرورة تطوير أساليب المراجعة للتأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

كذلك يعتبر مراقب الحسابات مسئولا عن تقييم نظام المعلومات الالكتروني الفوري ليتأكد من سلامته، وقدرته على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا ، وتوافقه مع مبادئ ومعايير الثقة في النظم الالكترونية كما يعتبر مسئولاً عن تقييم الموقع الالكتروني للشركة، ليتأكد من سلامته وتوافقه مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية[٢٨].

وأصدر مجمعي المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA والكندي CICA عام ٢٠٠٤ إصدارا جديدا لمبادئ معايير خدمات الثقة لكلا النوعيين من خدمات الثقة (الثقة بالنظم والثقة بالويب). ووفقا للإصدار الجديد لم يتم تقسيم المعايير إلى معايير الثقة بالويب ومعايير الثقة بالنظم للتشابه الكبير بينهم، وإنما اعتبرا مجمعي المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA والكندي CICA انه يمكن تطبيقها بشكل مشترك لكلا النوعيين من الخدمات أو بشكل مستقل لكل نوع من خدمات الثقة. ويتضمن خمسة مبادئ ومعايير رئيسية عامة لخدمات الثقة ممثلة في : الأمن، التوافر أو التواجد ، تكامل عمليات التشغيل ، السرية المباشرة ، الخصوصية [٢٩] .

وعلى مراقب الحسابات أن يتحقق من التزام الشركة بالمعايير والمبادئ المحددة للثقة بالنظم أو الويب ، ومن ثم تحصل الشركة على ما يعرف بختم الثقة بالنظم أو الويب ويحق لها الإفصاح عن هذا الختم على موقعها الالكتروني ، ليشير إلى أن مراقب حسابات مرخص له قام بفحص نظامها وتحقق من التزامها بمعايير ومبادئ خدمات الثقة(٣٠) .

كما يجب أن يتحقق مراقب الحسابات من كفاية سياسات ووسائل الحماية المطبقة بالشركة مثل صور جدران الحماية ونظم تشغيل الأجهزة ووسائل الحماية الأخرى الملائمة .

المسئولية عن القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة:

لقد أجرى المعهد الأمريكي لمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٩٨م استقصاءاً على أعضائه لمعرفة ما إذا كان مراقب الحسابات مسئولا عن القوائم المالية المنشورة على موقع الشركة على شبكة الانترنت. واتضح من الاستقصاء أن ٣٢٪ من الأعضاء يوافقون على تحمل مراقب الحسابات مسئولية إضافية عن القوائم المالية التي تم مراجعتها والتي تنشر على موقع الشركة على الانترنت، بينما رأى ٨٨٪ من الأعضاء أن مراقب الحسابات يعتبر مسئولا إذا علم أن القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة المنشور علي الانترنت قد تعرضا للتغيير أو التحريف، ورأى ٨٥٪ من الأعضاء أن مراقب الحسابات لا يعتبر مسئولا عن الروابط التي تستخدمها الشركة بين القوائم المالية التي تم مراجعتها والمستندات الأخرى أو المواقع الأخرى(٣١) .

ومن هنا ترى الباحثة أن على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة المنشورين على موقع الشركة في الانترنت هما بالضبط بدون تغيير ومطابقين للمستندات التي أقرها من قبل طبقا لمعايير مهنة المحاسبة والمراجعة.

يعتبر من الصعب تغيير تقرير مراقب الحسابات بمجرد أن تقوم الشركة (العميل) بتضمينه في مجموعة القوائم المالية المطبوعة. ولكن من المحتمل أن تقوم الشركة أو مقتحم خارجي بتغيير القوائم المالية وتقرير المراجعة على الانترنت مع إضافة الروابط المتفاعلة دون أن يترك من قام بذلك أي اثر، وعلى مراقب الحسابات في هذه الحالة أن يتحقق من أن ذلك لم يغير من رأيه ، وان الشركة تستخدم علامات الكترونية تنبه المستفيد عند الانتقال خارج نطاق القوائم المالية. وكذلك عند الانتقال من القوائم المالية التي تم مراجعتها إلى قوائم مالية أخرى لم يتم مراجعتها، إلا أن ذلك قد لا يكون أمرا سهلا بسبب تكلفة البرمجة والصيانة لهذه العلامات، وقد أشارت دراسة (FASB)[٣٢] إلى أن ٣١٪ من المواقع تستخدم أطرا ملونة لمساعدة المستفيد على معرفة ما إذا كان داخل أو خارج القوائم المالية السنوية، ٢٣٪ استخدم خلفية ملونة ، ٤٪ تستخدم صندوق حوار لتنبيه المستفيد. وقد يكون البديل الأفضل هو نشر مراقب الحسابات نسخة من القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة على موقع مراقب الحسابات على الانترنت مع الربط بتقرير المراجعة الظاهر على موقع الشركة، هذا الأسلوب يمكن المراجع من فرض المزيد من السيطرة على القوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة ، ويقلل من مخاطر المراجعة وتحسين مصداقية القوائم المالية المقدمة للمستخدمين[٣٣] كما يجب على مراقب الحسابات أخذ التعهدات على الشركة بعدم إساءة استخدم تقرير المراجعة في حالة نشره على الانترنت وذلك بنشر مقتطفات من القوائم المالية التي تم مراجعتها أو ملخص لها مع تقرير المراجعة على الانترنت مما يجعل الحقائق مبهمة ، وكذلك قد يتم نشر القوائم المالية السنوية التي تم مراجعتها بدون تقرير المراجعة وهذا يعتبر تضليلا لمستخدمي القوائم المالية[٣٤].

وقد ورد في معيار المراجعة الدولي رقم ١٢٠ بشان إطار عمل المعايير الدولية للمراجعة Framework of International Standards on Auditing .

يرتبط مراقب الحسابات بالقوائم المالية عندما يرفق تقريره مع هذه القوائم أو يوافق على استخدام إسمه في ارتباط مهني، وإذا لم يكن مراقب الحسابات مرتبطا

بهذه الطريقة فلا تقع عليه مسئولية اتجاه الطرف الثالث، وإذا علم مراقب الحسابات باستخدام إسمه بطريقة غير مناسبة على قوائم مالية عليه أن يطلب من الإدارة عدم الاستمرار في ذلك والتفكير في اتخاذ إجراءات أخرى مثل إبلاغ الطرف الثالث الذي يستخدم القوائم المالية بعدم أحقية استخدام إسم مراقب الحسابات مرتبطا بالقوائم المالية، وقد يرى مراقب الحسابات من الضروري الاستعانة باستشارة قانونية[٣٥].

ولمنع التحريف الذي قد تقوم به الشركة أو أية أطراف خارجية للقوائم المالية أو لتقرير المراجعة ، فقد أوصت إرشادات المراجعة الصادرة في استراليا Auditing Guidance Statements (AGS) 1050 على مراقب الحسابات أن يقوم بمراجعة عوامل الأمان للقوائم المالية والكشف عنها، بحيث تعتبر هذه الضوابط مسئولية الإدارة التي يجب أن تقدم تأكيدا لسلامة القوائم التي تم الإفصاح عنها بما فيها تقرير المراجعة، وحدد إرشادات إجراءات المراجعة ما يلي[٣٦]:

١- في مرحلة تخطيط المراجعة : على مراقب الحسابات أن يحدد المخاطر المتعلقة بالنشر الالكتروني القوائم المالية على الانترنت ومناقشة ذلك مع إدارة الشركة والمراقبين الداخليين على أن تشمل المناقشة:

- طبيعة القوائم المالية المتوفرة على موقع الشركة في الانترنت.
- الشكل الالكتروني للقوائم المالية التي تم مراجعتها
- الطرق المستخدمة في التمييز بين القوائم المالية التي تم مراجعتها والأخرى التي لم يتم مراجعتها مثل التوقيع الالكتروني على التقرير السنوي والذي يشير إلى جوانب موقع الشبكة التي اهتم بها مراقب الحسابات والجوانب التي لم يهتم بها .
- استخدام أدوات الربط من والي تقرير المراجعة .
- الأمن والضوابط على القوائم المالية التي تتوافر على موقع الشركة من أجل الحفاظ على سلامة وأمن القوائم التي يتم تحديثها على موقع الشركة في الانترنت.

٢- ينبغي على مراقب الحسابات أن يأخذ تأكيد كتابي من الإدارة بالموضوعات السابقة .

٣- ينبغي على مراقب الحسابات أن يقارن القوائم المالية وتقرير المراجعة في الشكل المطبوع مع النسخة الاكترونية لضمان أنها متوافقة قبل وضعها علي موقع الشركة في الانترنت وبعد وضعها ، وإذا استخدمت الشركة القوائم المالية وتقرير المراجعة بصورة غير مناسبة فعلي المراقب الحسابات أن يطلب سحب تقرير المراجعة من موقع الشركة على الانترنت .

المسئولية عن المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية

تتطلب المعايير المهنية الحالية من مراقب الحسابات الوفاء بمسئوليات معينة بشأن المعلومات الأخرى التي تقع خارج نطاق القوائم المالية الأساسية وهذه المسئوليات تتوقف على طبيعة المعلومات، فقد تكون معلومات تكميلية ملزمة Required Supplementary Information وقد تكون معلومات اختيارية يتم الإفصاح عنها Voluntary Information [٣٧]

ومما لا شك فيه أن المعلومات التكميلية تعتبر جزءا أساسيا من القوائم المالية للمنشآت التي تحددها المنظمات المهنية FASB, GASB وعلى الرغم من أن هذه المعلومات لا يجب أن تخضع للمراجعة باعتبارها ليست جزءا من القوائم المالية الأساسية إلا أن نشرة معايير المراجعة SAS 52 Required Supplementary Information[٣٨] .

تتطلب تطبيق إجراءات محدودة معينة certain limited procedures هي :

- التأكد من أن المنظمات المهنية GASB ، FASB تطلب من الشركة الإفصاح عن المعلومات التكميلية .
- الاستفسار من الإدارة بشأن طرق إعداد هذه المعلومات .
- تحديد مدي اتساق هذه المعلومات مع المعلومات المالية التي تم مراجعتها والمعلومات الأخرى التي حصل عليها مراقب الحسابات .

أما المعلومات المالية الاختيارية التي تفصح عنها الشركات ، فان الأصل أن مراقب الحسابات ليس مسئولا عن مراجعتها ، ولكن عليه أن يطبق بشأنها معايير مهنية معينة حيث يطبق إرشادات نشرة معايير المراجعة SAS 8 " Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements " . عندما تعرض هذه المعلومات مع القوائم المالية في مستند أعدته الشركة ، بينما يطبق مراقب الحسابات إرشادات نشرة معايير المراجعة SAS 29 " Reporting on Information Accompanying The Basic Financial Statement in Auditor – Submitted Documents. عندما تعرض هذه المعلومات مع القوائم المالية في مستند خضع لفحص مراقب الحسابات .

وتتضمن نشرة معايير المراجعة SAS 8 على أن مراقب الحسابات ليس مطالبا بمراجعة المعلومات الأخرى إلا انه يجب أن يقرأها ليحدد إذا ما كانت هناك حالات عدم اتساق جوهري أو أخطاء جوهرية تخالف الواقع بالمقارنة مع المعلومات المالية التي تم مراجعتها .

وعلى الرغم من صعوبة الحكم على المعلومات الأخرى لان معظم هذه المعلومات غير محاسبية وبعيدة عن تخصص وخبرة مراقب الحسابات إلا أن النشرة SAS 8 تذكر أن على مراقب الحسابات أن يستخدم حكمه الشخصي وتقديره المهني ، وإشعار الشركة كتابة عن الأخطاء الجوهرية بالمعلومات الأخرى وطلب المشورة القانونية بشان الخطوات الأخرى واجبة الإتباع[٣٩] .

وتتطلب نشرة معايير المراجعة SAS 29 أن يقرر مراقب الحسابات عن المعلومات الأخرى التي حوتها المستندات التي خضعت لفحصه . ويجب أن يحدد التقرير بوضوح هذه المعلومات ويذكر أنها ليست جزءا من القوائم المالية الأساسية وأنها معروضة كبيانات إضافية للمستفيد ، ويجب الإشارة إلى أن هذه المعلومات عادلة في علاقتها بالقوائم المالية الأساسية أو التحفظ في تقريره إذا رأى أنها مضللة ، أو الامتناع عن إبداء الرأي عنها في حالة عدم القدرة على فحصها[٤٠] .

ويرى[٤١] Fisher أن التسليم بمسئولية مراقب الحسابات عن القوائم المالية المنشورة تتشابه بغض النظر عن وسيلة الاتصال المستخدمة ، فمراقب الحسابات

سوف يكون مسئولا عن تأكيد التوافق بين القوائم المالية التي تمت مراجعتها على الانترنت و المعلومات الأخرى التي تم نشرها على موقع الشركة على الانترنت ، ووفقا لمعيار المراجعة الدولي ISA 720 بعنوان «المعلومات الأخرى في الوثائق المرافقة للقوائم المالية التي تم مراجعتها» Other Information in Documents containing Audited Financial Statements يشير المعيار إلى أن تحديد هدف ونطاق مراجعة القوائم المالية بافتراض إن مسئولية مراقب الحسابات تنحصر في المعلومات الواردة في تقريره ، وبالتالي فان مراقب الحسابات ليست عليه آية مسئولية في إقرار مدى دقة المعلومات الأخرى ، وإذا تبين لمراقب الحسابات عند دراسة المعلومات الأخرى وجود اختلاف هام يجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي قام بمراجعتها تحتاج إلى تعديل أم إن المعلومات الأخرى المرافقة هي التي يجب تعديلها[٤٢] .

ولا يلزم المعيار UK APBS 160 " other Information in Documents Audited Financial Statements Containing بالمملكة المتحدة مراقب الحسابات بإبداء الرأي عن المعلومات الأخرى التي يتضمنها التقرير السنوي المتضمن للقوائم المالية التي تم مراجعتها وتقرير المراجعة ، ولكن إذا وجد مراقب الحسابات أي تضليل أو حالات عدم اتساق مع المعلومات التي تم مراجعتها يجب أن يعمل على إزالتها لان مصداقية القوائم المالية وتقرير المراجعة ربما تنخفض بوجود مثل هذه الحالات[٤٣] .

ولكن التفسير الصادر في مارس ١٩٩٧ لنشرة معايير المراجعة SAS 8 يذكر أن الموقع على الانترنت ليس مستندا بالمعنى المذكور في هذه النشرة ، لذلك لا يطلب من مراقب الحسابات قراءة المعلومات الأخرى على الموقع الالكتروني أو تأمل اتساقها مع المستندات الأصلية [٤٤] .

ويتضح مما سبق أن المعايير الحالية التي تحمل مراقب الحسابات مسئولية محدودة عن مصداقية المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية في ظل بيئة التقرير التقليدية بقراءتها - وليس مراجعتها - ليحدد ما إذا كانت متوافقة مع

المعلومات التي يتم مراجعتها ، ولكن لا تحمل الإرشادات الحالية مراقب الحسابات شكلا ما من المسئولية في حالة نشر المعلومات الأخرى على الانترنت .

ويرى أحد الباحثين [٤٥] أنه يجب تطبيق المعايير والإرشادات الحالية على بيئة التقرير المعتمدة على الانترنت إلى أن تطور المهنة معايير خاصة بنشر القوائم المالية على الانترنت ، كما يرى أن الموقف المهني الحالي خاصة التفسير الأخير لنشرة معايير المراجعة SAS 8 ، يتعارض مع اعتقاد ورغبة المستفيدين بأن مراقب الحسابات يتحمل شيئا من المسئولية عن سلامة المعلومات على الموقع ، ويدل على ذلك الاستقصاء الذي أجراه معهد المحاسبيين القانونين الأمريكي AICPA عام ١٩٩٨م السابق الإشارة إليه، حيث تبين أن ٢١٪ يوافقون على أن مراقب الحسابات مسئولا عن تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى على الموقع تتسق مع القوائم المالية التي تم مراجعتها .

كما أنه يجب على المهنة أن تتفاعل مع المتغيرات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأن توسع نطاق خدمات المراجعة لتشمل أنواع من المعلومات لم تخضع للمراجعة حاليا ولو تتطلب ذلك الحاجة لظهور مفاهيم أخرى بخلاف المراجعة Audit والفحص Review ، لتلبية توقعات المستفيدين ، حيث كشف المسح الذي أجرته Jankins (AICPA, 1994)[٤٦] أن ٥٧٪ من عينة الدراسة يروا أن على مراقب الحسابات أن يقدم مستوى معين من التحقق بشان الإفصاح عن المعلومات المستقبلية Forward-Looking Information ، بينما يرى ٥٢٪ أن مراقب الحسابات يجب أن يقدم مستوى معين من التحقق بشأن معلومات الأعمال غير المالية التي تفصح عنها الإدارة، وبناءاً على ذلك أوصت اللجنة أن تستعد مهنة المراجعة للارتباط بكل أنواع المعلومات الواردة في تقارير الأعمال إلى الحد الذي يراه المستفيدون والشركات ضروريا .

والواقع أن مواقع الشركات على الانترنت تضم حاليا كماً هائلا من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، التاريخية والمستقبلية، والموضوعية والشخصية مما يشكل صعوبة كبيرة للتحقق من هذه المعلومات.

وتري الباحثة أن مراقب الحسابات يحتاج إلى معيارين للحكم على مصداقية المعلومات على الانترنت هما :

أ- أدلة موضوعية للتحقق من صحة المعلومات .

ب- معايير للحكم على مصداقيتها .

لذلك يجب أن تمتد خدمات التصديق لتشمل كل المعلومات التي يتوفر لها هذان المعياران بغض النظر عن كونها ناتجة من النظام المحاسبي أم لا . أما إذا كانت المعلومات غير قابلة للفحص الموضوعي لفقدان أحد المعيارين أو كليهما مثل الكثير من المعلومات الشخصية التي تعتمد بالكامل على معتقدات وتنبؤات الإدارة ، فانه يمكن تقديم مستوى أقل من التحقق عن ذلك المستوى الذي يقدم بالنسبة للمعلومات القابلة للتحقق موضوعيا ، وهذا يتطلب تطوير معايير جديدة واكتساب مهارات جديدة لفحص مثل هذه المعلومات، ولغة تقرير جديدة تعكس مستوى التحقق ومقدار المسئولية التي يتحملها مراقب الحسابات.

المسئولية عن التحديث الفوري للقوائم المالية:

يتيح الانترنت كأي وسيلة الكترونية إمكانية التحديث الفوري للمعلومات ، لكن من غير العملي التحديث الفوري للمعلومات المحاسبية على أساس الوقت الحقيقي Real Time لأن المحاسبة بها تقديرات وتسويات تحتاج لفترة زمنية مناسبة لمعالجتها ، وإذا كان بالإمكان تحديث القوائم المالية باستمرار فانه يجب تحديد النقطة الزمنية التي تنتهي عندها مسئولية مراقب الحسابات.

وفى ظل النشر الالكتروني للقوائم المالية على الانترنت فان نشرة معايير المراجعة «UK APBS 150 «Subsequent Events بالمملكة المتحدة توجب علي مراقب الحسابات أن يراقب موقع الشركة حتى تاريخ تقرير المراجعة ، أيضا يجب أن يتخذ مراقب الحسابات الإجراء المناسب عندما يرى أي شيء على الموقع يمكن أن يؤثر على القوائم المالية التي تم مراجعتها حتى تاريخ تقرير المراجعة ، وهناك اتجاه لجعل مراقب الحسابات مسئولا حتى انعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية

حيث قسم المعيار «UK APBS 150 «Subsequent Events بالمملكة المتحدة الأحداث إلى ثلاثة، الأولى تلك التي تقع من انتهاء المدة المالية إلى تاريخ تقرير المراجعة، والثانية من تاريخ إصدار تقرير المراجعة إلى نشر القوائم المالية ، والثالثة من تاريخ إصدار القوائم المالية حتى الاجتماع السنوي[٤٧].

ويرى أحد الباحثين[٤٨] ضرورة توسيع مسئولية مراقب الحسابات في ظل بيئة التقرير الجديدة، بأن يقدم مراقب الحسابات تقريرا آخر يؤكد فيه عدم إجراء أي تغيير على القوائم المالية التي تم مراجعتها حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية لحضور مراقب الحسابات في العادة هذه الاجتماعات، ولأن المساهم في العادة يدخل على موقع الشركة للإطلاع على القوائم المالية قبل وقت قصير من الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، ولإدارة النقاش على أساس معلومات حديثة وصادقة.

وترى الباحثة أن تطبيق المراجعة المستمرة وإصدار تقرير المراجعة بصفة فورية ومصاحب لحدوث العملية يعتبر هو الأسلوب الملائم في ظل النشر الالكتروني للقوائم المالية وتطبيق نظام المحاسبة الفورية Real Time Accounting.

ومما سبق تخلص الباحثة إلى أنه في ظل النشر الالكتروني الفوري للقوائم المالية يطلب من مراقب الحسابات مراجعة معلومات أخري غير مالية بالإضافة إلى القوائم المالية التي يعتبر مراقب الحسابات مسئولا عنها ، وكذلك يطلب منه تقييم نظام المعلومات الالكتروني الفوري ، وكذلك تقييم الموقع الالكتروني للشركة.

وكذلك تتطلب القوانين والمنظمات المهنية توسيع مسئولية مراقب الحسابات لتشمل أموراً كانت خارجة عن حدود مسئوليته في ظل المراجعة التقليدية مثل مراجعة بيانات مالية وغير مالية، وبيانات وصفية وكمية ، وأيضا بيانات مستقبلية.

ولكي يستطيع مراقبي الحسابات تحمل هذه المسئوليات لابد من تطوير أنفسهم وزيادة مهارتهم وإلمامهم بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات وأثرها على عملية المحاسبة و المراجعة، وتقديم خدمات جديدة مثل الاستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وأمن وسلامة النظم.

تطوير تقرير مراقب الحسابات

ذكر معيار المراجعة المصري رقم ١٠٠ «إطار العمل بمعايير المراجعة المصرية» ، الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ٢٠٠٠ ما يلي «يدعم رأى مراقب الحسابات من مصداقية القوائم المالية ، وذلك بإعطائه درجة عالية وليست مطلقة من التأكيد ، ولا يمكن الوصول إلى التأكد التام لعدة أسباب مثل الحاجة إلى الحكم الشخصي، والمحددات التي تحيط بنظم الرقابة الداخلية والمحاسبية، وحقيقة أن أغلب الأدلة المتاحة للمراجع تكون في طبيعتها مقنعة وليست حاسمة»(٤٩) .

يعتبر تقرير المراجعة بمثابة الوسيلة التي يقوم مراقب الحسابات من خلالها بالإفصاح عن رأيه، حيث تعتبر قدرة مراقب الحسابات على الإفصاح عاملا ضروريا لنجاحه في مهمته، باعتباره أحد المصادر الموثوق بها لدى مستخدمي تقريره، ولدوره في تدعيم الثقة في المعلومات التي يقوم بمراجعتها لتكن أساساً سليماً لاتخاذ القرارات، ولذلك ينبغي توافر الصدق المحاسبي في تقرير مراقب الحسابات، لأن مستخدمي القوائم المالية معظمهم من غيرا لمتخصصين في المحاسبة والمراجعة وبالتالي لا يمكنهم التشكك في صدق التقرير والإبلاغ عن مضمونه.

ويعبر تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية بمثابة المرحلة الأخيرة التي تأتى بعد قيام مراقب الحسابات بمراجعة تلك القوائم، والتي يصل مراقب الحسابات من خلالها لرأى فيما يتعلق بمدى سلامة تلك القوائم، ثم يقوم مراقب الحسابات بإعداد تقرير يتضمن هذا الرأي ، وبقدر ما يجيد مراقب الحسابات هذه الخطورة بقدر ما يكتمل عمله بصورة جيدة.

وسوف تقوم الباحثة بتناول الجوانب المختلفة للتقرير الفوري المستمر عن مراجعة القوائم المالية الفورية.

أولاً : المفهوم المقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات وأهميته :

يعرف تقرير مراقب الحسابات طبقا لمعيار المراجعة الدولي رقم(٧٠٠) «تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية» ، بأنه وثيقة مكتوبة تصدر عن مراقب

الحسابات تتضمن رأيه المهني المستقل بخصوص الأداء المالي للشركة محل المراجعة عن فترة زمنية معينة ، والذي يتم تلخيصه في تقارير وقوائم مالية معينة وإيضاحات متممة لها(٥٠).

ويعد تقرير مراقب الحسابات بمثابة الناتج النهائي لعملية المراجعة وهو أيضا أداة الربط بين مراقب الحسابات من جهة والأطراف المهتمة أو المستفيدة من خدماته من جهة أخرى.

وترى الباحثة ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام لتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية، لأن الهدف من إعداد تقرير المراجعة هو إضفاء مزيد من الثقة والطمأنينة في نفوس مستخدمي التقرير، حيث يقوم بتوصيل رسالة مراقب الحسابات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة ولزائري الموقع الالكتروني للشركة على الانترنت بصفة خاصة. عن مدى مصداقية القوائم المالية المنشورة وبذلك يتمكن مراقب الحسابات من تلبية احتياجات مستخدمي تقريره وتدعيم دوره في المجتمع، وكلما كان هذا التقرير واضحا ودقيقا وشاملا لطبيعة القوائم المالية الفورية من حيث الشكل والمضمون والتوقيت كلما تحقق الهدف من إعداده. ونظرا لطبيعة القوائم المالية الفورية من حيث اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحديث الفوري المستمر للمعلومات المتعلقة بها عبر الموقع الالكتروني للشركة على الانترنت، ويرى البعض(٥١) أن القوائم المالية السنوية ستصبح معدة على أساس شهري محدث باستمرار.

فلا شك أن ذلك سوف ينعكس على تقرير مراقب الحسابات عن تلك القوائم.

وبناء على ما سبق يمكن الباحثة وضع مفهوم مقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية ، والتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات هو عبارة عن «وثيقة الكترونية تصدر من مراقب الحسابات بصفة فورية مستمرة، وتظهر في شكل ختم الكتروني يوضع أعلى الموقع الالكتروني للشركة، ويتضمن رأيه عن مدى عدالة القوائم المالية الفورية المنشورة على موقع الشركة في الانترنت، ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

إن لتقرير مراقب الحسابات المستمر عن القوائم المالية الفورية أهمية كبيرة تتضح ما يلي:

- إن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية يعد بمثابة الناتج النهائي لعملية المراجعة، وهو أداة الاتصال التي يستخدمها مراقب الحسابات في توصيل رأيه عن القوائم المالية الفورية، فهو الوسيلة التي يستخدمها مراقب الحسابات في الإفصاح عن رأيه في تلك القوائم.
- إن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية سوف يساهم في إضفاء مزيد من المصداقية على القوائم المالية الفورية ومن ثم يزيد الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة [٥٢].
- إن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية يساهم في تحديد أفضل للمسئولية القانونية لمراقب الحسابات في هذا الشأن.

ومما سبق يتضح مدي أهمية تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية، ولذلك يجب أن يعبر مراقب الحسابات عن رأيه بدقة ووضوح، حتى يتحقق الهدف من إعداده مع مراعاة السمات الخاصة التي يتصل بها هذا التقرير.

ثانياً: الخصائص الشكلية للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية وأوجه التطوير المقترحة في محتوياته:

أ ـ الخصائص الشكلية للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية:

إن طبيعة القوائم المالية الفورية من حيث اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تغير من الخصائص التقليدية لتقرير مراقب الحسابات.

ومن خلال المفهوم المقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية، يمكن تحديد أهم خصائص وسمات هذا التقرير الالكتروني وذلك على النحو التالي:

(١) شكل التقرير :

إن فاعلية التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات لا تعتمد فقط على محتواه، ولكن على أسلوب عرض هذا المحتوى الذي يؤثر على فهم وإدراك مستخدمي التقرير.

والتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات سوف يكون في شكل الكتروني وليس ورقى مثل التقرير التقليدي لمراقب الحسابات وأن يكون تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية التي يتم الإفصاح عنها الكترونيا والتي قام مراقب الحسابات بعملية المراجعة المستمرة لها في شكل ختم يكتب عليه (ختم المراجعة المستمرة) ويتم وضعه أعلى الموقع الالكتروني للشركة في مكان بارز وواضح وذلك في حالة إبداء مراقب الحسابات لرأى نظيف (غير متحفظ) فقط بالنسبة للمعلومات المالية الظاهرة على الموقع أما في حالة إبداء مراقب الحسابات لرأى معدل، فلن يتم منح الشركة ختم التصديق، من ثم لا يوضع هذا الختم على الموقع الالكتروني للشركة، ولمن يرغب من مستخدمي الموقع في الحصول على تقرير مراقب الحسابات، يمكنه الدخول على تقرير مراقب الحسابات عن طريق الوسيط الالكتروني[٥٢] ويتم وضع الختم الالكتروني للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات بواسطة موردي خدمة الانترنت، حيث يتم تحديد مدى صلاحية هذا الختم الالكتروني والتي عادة قد يكون شهر ويتم تحديثه بعدها.

وظهور هذا الختم الالكتروني للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات على موقع الشركة يعنى لزائري الموقع أن مراقب الحسابات قد قام باختبار وتقييم القوائم المالية الفورية المفصح عنها عبر موقع الشركة على الانترنت وأنها متمشية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها . وان مراقب الحسابات اعد تقريرا أوضح فيه إتباع هذه المبادئ بما يتمشى مع معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً .

(٢) توقيت التقرير :

يتميز التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات بأنه تقرير فوري مصاحب للقوائم المالية الفورية، حيث يقوم مراقب الحسابات بتحديث هذا التقرير بصفة

مستمرة، حتى يستطيع تغطية القوائم المالية التي يتم تحديثها باستمرار، بذلك يمكن القول بان التقرير الالكتروني الفوري المستمر لمراقب الحسابات يتغلب على مشكلة تأخير تقرير مراقب الحسابات مما يحقق الاستجابة السريعة من قبل مراقب الحسابات للاحتياجات مستخدمي القوائم المالية من توفير معلومات موثوق فيها .

(٣) استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في إعداد ونشر التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات :

يعتمد مراقب الحسابات عند قيامه بمراجعة القوائم المالية الفورية على استخدام العديد من الأساليب التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات يتخذ شكل ختم الكتروني يوضع أعلى الموقع الالكتروني للشركة ويتم تحديثه بصفة فورية مستمرة، لذلك فإن مراقب الحسابات يعتمد على الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات لربط تقريره المنشور عبر الموقع الالكتروني للشركة بالتقرير المنشور عبر موقعه الالكتروني على شبكة الانترنت.

(٤) لغة التقرير :

في ظل إعداد مراقب الحسابات لتقريره التقليدي عن القوام المالية محل المراجعة ، عادة ما تكون لغة تقرير مراقب الحسابات هي نفس اللغة التي أعدت بها القوائم المالية للشركة .

أما في ظل مراجعة القوائم المالية الفورية عبر الموقع الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت، والذي يقوم بزيارته العديد من المستخدمين من كافة أنحاء العالم، هنا تبرز مشكلة اللغة التي يكتب بها مراقب الحسابات تقريره الفوري المستمر، هل يكتب التقرير بلغة القوائم المالية محل المراجعة أو يكتب التقرير بلغات أخرى؟

ويرى أحد الباحثين أنه[٥٤] لتحقيق زيادة المنفعة لدى أكبر عدد من مستخدمي التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات، يجب على مراقب الحسابات تقديم تقريره بأكثر من لغة، ويمكن لمراقب الحسابات أن يعتمد في ذلك على الأدوات التي

توفرها تكنولوجيا المعلومات، فعند الضغط على الختم الالكتروني للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات تظهر بدائل أمام المستخدم للغة التي يرغب في قراءة التقرير بها .

(٥) توثيق التقرير :

إن التوثيق يعد أمرا هاما بالنسبة لتقرير مراقب الحسابات ، و لا شك أن توقيع مراقب الحسابات على التقرير الفوري المستمر عبر الانترنت يعد هاما جدا من أجل الثقة في هذا التقرير من قبل مستخدميه ، ويتميز توقيع مراقب الحسابات على التقرير الفوري المستمر ، بأنه توقيع رقمي الكتروني [٥٥] وليس توقيعا ورقيا ، فيكون أكثر مدعاة للثقة لأن القيام بنسخ التوقيع الالكتروني يكون محدوداً للغاية، ومن ثم يمكن الاعتماد عليه كدليل على حقيقة صاحب التوقيع وعلى الرسالة المرتبطة به، ولذا فإن استخدام التوقيع الرقمي كوسيلة لتوثيق تقرير مراقب الحسابات قد تكون الطريقة المناسبة للتوقيع.

وترى الباحثة أن عدم وجود توقيع لمراقب الحسابات على تقريره يؤدى إلى اهتزاز الثقة في مدى صدق هذا التقرير، لذلك يجب أن يلحق التوقيع الرقمي الالكتروني لمراقب الحسابات بتقريره، وذلك من أجل دعم الثقة في هذا التقرير وما يحتويه من معلومات، وكذلك تمشيا مع المعايير المهنية للتقرير التي تتطلب توقيع مراقب الحسابات على تقريره.

(٦) تاريخ التقرير :

نظراً للتحديث المستمر للقوائم المالية الفورية ، ومن ثم التحديث المستمر لتقرير مراقب الحسابات عنها ، فإن تاريخ التقرير يتخذ أهمية كبيرة ، لتوضيح الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات ، ولذلك يجب عليه التأكد من أن كل صفحات الموقع الالكتروني يؤرخ بالتاريخ الأصلي "تاريخ ظهورها" وتاريخ أخر تعديل لها وكذلك زمن الدخول على الموقع الالكتروني الذي يحتوي على القوائم المالية الفورية التي تم مراجعتها والتي يغطيها تقرير المراجعة الفوري المستمر لمراقب الحسابات[٥٦] .

وبذلك يتمكن مراقب الحسابات من حماية نفسه من التعرض للمساءلة القانونية في هذا الشأن.

(٧) مكان نشر التقرير:

بعد إعداد مراقب الحسابات لتقريره الفوري المستمر يقوم بنشر تقريره الالكتروني، وهنا تثار مشكلة المكان الذي ينشر فيه التقرير، هل ينشر من خلال الموقع الالكتروني للشركة محل المراجعة؟ أم من خلال الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات على شبكة الانترنت؟

وترى الباحثة أنه لابد من نشر التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات من خلال الموقع الالكتروني للشركة، وكذلك من خلال الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات على شبكة الانترنت، مع ضرورة استخدام مراقب الحسابات لأدوات تكنولوجيا المعلومات للربط بينهما وذلك حتى يتمكن المراجع من المتابعة المستمرة لتقريره وملاحظة أي تغيرات قد تطرأ عليه من قبل إدارة الشركة أو الدخلاء على الموقع الذين قد يقومون بتعديل التقرير أو تحريفه دون ترك أثر لذلك، ومن ثم يستطيع مراقب الحسابات حماية تقريره من التعديل أو التحريف.

ومن ناحية أخري يستطيع مستخدمو التقرير الدخول على الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات عن طريق أدوات الربط الموجودة على الموقع الالكتروني للشركة، وذلك للتحقق من أن التقرير المنشور عبر الموقع الالكتروني للشركة هو ذات التقرير الذي أعده مراقب الحسابات، ومن ثم التحقق من صحة وسلامة التقرير المنشور عبر الموقع الالكتروني للشركة، الأمر الذي يبعث الثقة والطمأنينة في نفوس مستخدمي التقرير، مما يزيد اعتمادهم عليه في اتخاذ القرارات.

ومما سبق يمكن للباحثة توضيح أهم الفروق الشكلية بين التقرير التقليدي لمراقب الحسابات والتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية كما يوضحها الجدول التالي:

(أ) أهم الفروق الشكلية بين التقرير التقليدي لمراقب الحسابات والتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية.

وجه المقارنة	التقرير التقليدي للمراقب	التقرير الفوري المستمر للمراقب
الشكل	ورقي	الكتروني
التوقيت	في نهاية العام بعد الانتهاء من عملية المراجعة	فوري يتم تحديثه بصفة مستمرة
أدوات إعداده ونشرة	الأدوات التقليدية	أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
لغة التقرير	يكتب بلغة القوائم المالية التي ينشر معها	يكتب بأكثر من لغة
مكان النشر	مرافق للقوائم المالية التقليدية وينشر معها	ينشر عبر الموقع الالكتروني للمشروع وكذلك عبر الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات على شبكة الانترنت
توقيع مراقب الحسابات	التوقيع الورقي المعتاد	توقيع رقمي الكتروني
تاريخ التقرير	تاريخ ثابت لا يتغير	يتم تحديثه باستمرار تبعا للتحديث المستمر للتقرير
إمكانية التعديل	لا يمكن تعديله أو تحريفه بدون ترك اثر على ذلك	يمكن تعديله وتحريفه بدون ترك اثر لذلك ، مما يستلزم استخدام الأساليب التكنولوجية الملائمة للمحافظة علي أمن التقرير

المصدر : إعداد الباحثة

(ب) أوجه التطوير المقترحة في محتويات التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية :

ورد بمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ بشأن تقرير المراجع عن القوائم المالية

وكذلك معيار المراجعة المصري رقم ٢٠٠ بشأن «تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية»(٥٧).

يجب أن يشمل تقرير مراقب الحسابات على المحتويات الأساسية التالية :

(١) عنوان التقرير

(٢) الموجه إليهم التقرير

(٣) الفقرة الافتتاحية

(٤) فقرة النطاق

(٥) فقرة الرأي

(٦) تاريخ التقرير

(٧) توقيع مراقب الحسابات

وبالنسبة للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية، فان الباحثة تري أن هناك عدة أوجه للتطوير يمكن إدخالها على تلك المحتويات حتى تتناسب مع طبيعة المجال الذي يعد عنه التقرير ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

(١) أن يكون عنوان التقرير هو «التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية» .

(٢) يتم ذكر عنوان الموقع الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت http//www.com ، في الفقرة التمهيدية للتقرير ، لتوضيح أن هذا التقرير معد عن القوائم المالية الفورية التي تتم من خلال هذا الموقع بالتحديد ، ففي ذلك تحديد أفضل لمسئولية مراقب الحسابات عن مراجعة تلك القوائم .

(٣) أن توجد فقرة مستقلة بالتقرير توضح المسئولية عن أمن المعلومات، حيث تري الباحثة ضرورة ذلك نظر لأهمية أمن المعلومات في هذا المجال، حيث توضح في هذه الفقرة أن الإدارة هي المسئولة عن استخدام الأساليب الرقابية الفعالة التي توفر الأمن و الحماية لنظام المعلومات الالكتروني الفوري وللموقع

الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت ،أما مراقب الحسابات فيعد مسئولا عن فحص وتقييم تلك الأساليب الرقابية والتحقق من مدي كفاءتها وفعاليتها وإبداء الرأي عنها .

(٤) أن يتم وضع فقرة للفت انتباه مستخدمي التقرير إلى بعض الأمور الهامة، مثل أن التقرير يغطي المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية الفورية المعدة طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها ولا تغطي كافة المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركة، والتي تقع خارج نطاق القوائم المالية الأساسية ، ونظراً للتحديث المستمر للقوائم المالية الفورية فإن التقرير يغطي تلك القوائم حتى تاريخ إعداده، ومن ثم فإن ظهور الختم الالكتروني للتقرير على الموقع لا يعني أنه يشمل القوائم المالية التي يتم تحديثها بعد تاريخه.

(٥) يتم وضع فقرة توضح أساس الرأي ، حيث تعكس الدعائم والأسانيد التي تم بناءاً عليها تكوين رأي مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية .

(٦) يتم تقسيم فقرة الرأي - من وجهة نظر الباحثة - إلى أربعة أجزاء ، توضح رأي مراقب الحسابات في أربعة مجالات أساسية وهي :

أ - رأي مراقب الحسابات عن مدي كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، لأن نتائج فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعد بمثابة دليل إثبات في حد ذاته على سلامة القوائم المالية الفورية.

ب - رأي مراقب الحسابات عن مدي سلامة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة وقدرته على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا أثناء التشغيل، ومدي توافقه مع مبادئ ومعايير الثقة في النظم الالكترونية.

جـ - رأي مراقب الحسابات عن مدي سلامة وأمن الموقع الالكتروني للمشروع، ومدي توافقه مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية.

د ـ رأي مراقب الحسابات عن مدي عدالة القوائم المالية الفورية المنشورة على موقع الشركة في الانترنت ، ومدي توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٧) بالنسبة لتوقيع مراقب الحسابات فسوف يكون توقيعاً رقمياً الكترونياً .

(٨) بالنسبة لعنوان مراقب الحسابات ، تري الباحثة أنه بالإضافة لكتابة العنوان التقليدي لمراقب الحسابات ، يجب كتابة عنوان الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات على شبكة الانترنت http//www.com ، وكذلك عنوان البريد الالكتروني لمراقب الحسابات E-mail حتى يمكن لمستخدمي التقرير الدخول على الموقع الالكتروني لمراقب الحسابات للتحقق من أن التقرير المنشور عبر الموقع الالكتروني للشركة هو تقرير مراقب الحسابات فعلاً .

(٩) بالنسبة لتاريخ التقرير ، فكما سبق القول فإن تاريخ التقرير يكتسب أهمية خاصة في مجال مراجعة القوائم المالية الفورية وتقرير مراقب الحسابات عنها ، وكذلك من أجل تحديد مسئولية مراقب الحسابات في هذا المجال ، ويؤرخ التقرير بتاريخ الانتهاء من أعمال المراجعة للقوائم المالية الفورية .

وسوف تعتمد الباحثة على أوجه التطوير المقترحة السابقة ، عند إعداد النماذج المقترحة للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية .

ثالثاً: أنواع رأى مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية ونماذج مقترحة للتقرير

أ ـ أنواع رأى مراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية

تتمثل أنواع الرأي الذي يمكن أن يبديه مراقب الحسابات فيما يلي :

(١) الرأي النظيف

يقوم مراقب الحسابات بإصدار رأى نظيف بخصوص القوائم المالية الفورية المنشورة على شبكة الانترنت عندما يتأكد من دقة وسلامة جميع الجوانب المتعلقة بتلك القوائم ، حيث يتأكد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ، وكذلك يتأكد

من سلامة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة، وقدرته على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا ، وتوافقه مع مبادئ ومعايير الثقة في النظم الالكترونية، كما يتأكد من سلامة وصدق الموقع الالكتروني للشركة وتوافقه مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية، وكذلك يتأكد من سلامة ودقة التشغيل الالكتروني للبيانات، ومن صدق تأثيرها على القوائم المالية الفورية، وأن القوائم المالية تم إعدادها ونشرها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وأن القوائم المالية تعبر بأمانة وصدق في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي في تاريخ الإعداد ، عن نتائج الأعمال في الفترة المنتهية.

(٢) الرأي المتحفظ

هو التقرير الذي يري فيه مراقب الحسابات أن القوائم المالية الفورية مقبولة في مجملها مع وجود تحفظات معينه على بعض الأمور تتعلق بوجود بعض القيود على نطاق عمليات المراجعة وعدم الحصول على أدلة الإثبات الكافية أو ثبوت بعض الانحرافات عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكن تأثيرها محدود على دلالة القوائم المالية الفورية.

ويصدر مراقب الحاسبات تقريرا يتضمن رأيا متحفظا عند ما يجد بعض أوجه القصور التي تعترى نظام الرقابة الداخلية أو تعترى نظام المعلومات الالكتروني الفوري، وقدرته على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا أو غير ذلك. ولمراقب الحسابات أن يفصح عن كافة الأسباب الرئيسية لذلك الرأي في فقرة تسبق فقرة الرأي .

(٣) الرأي العكسي

عندما يصدر مراقب الحسابات رأيا عكسيا بخصوص القوائم المالية الفورية، فإن ذلك يعنى عدم سلامة وصدق تلك القوائم ،حيث يكون هناك أوجه قصور بدرجة كبيرة تعترى الأنظمة التي تتم من خلالها التشغيل الالكتروني للبيانات مثل عدم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وعدم سلامة نظام المعلومات الالكتروني الفوري، وعدم توافر عنصر الأمن فيه، حيث يرى البعض[٥٨] انه عندما يكون نظام

الأمن على نظام المعلومات الالكتروني الفوري غير سليم فان القوائم المالية المنتجة من خلال هذا النظام تكون غير سليمة ولا يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

كذلك يصدر مراقب الحسابات رأيا عكسا عندما يكون اختلاف مراقب الحسابات مع الإدارة جوهريا وبخصوص وجود انحرافات عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن هذه الانحرافات قد أثرت تأثيرا جوهريا وشاملا على القوائم المالية ككل، وعلى درجة الإفصاح فيها، حيث نص معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) على أنه يجب إبداء رأى عكسي عندما يكون الخلاف هاما وعاما لدرجة أن مراقب الحسابات انتهى إلى أن التحفظ في التقرير غير كاف للإفصاح عن طبيعة التضليل أو عدم تكامل القوائم المالية [٥٩].

كذلك يجب على مراقب الحسابات إبداء هذا النوع من الرأي إذا كان هناك حجم كبير من الخسائر المتوالية الناتجة عن الاختراق المتكرر لنظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة، ولموقعها الالكتروني بالشكل الذي يؤثر بدرجه كبيرة على قدرة الشركة على الاستمرار ففي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات إصدار تقرير يتضمن رأيا عكسيا موضحا الدلائل والأسانيد الخاصة بهذا الرأي حيث يجب عليه أن يوضح العوامل التي أثرت سلبا في قدرة المشروع على الاستمرار والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لعدالة القوائم المالية حيث يوضح أن إعداد القوائم المالية طبقا لفرض الاستمرار في هذه الحالة لا يتسق مع ما يواجه الشركة[٦٠]، حيث يجب أن يتم إعداد القوائم المالية من وجه نظر تصفية الشركة.

(٤) الرأي السلبي «الامتناع عن إبداء الرأي»

يمتنع مراقب الحسابات عن إبداء الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية الفورية عندما تكون هناك قيود كثيرة مفروضة على نطاق عمل مراقب الحسابات، بحيث لا يستطيع مراقب الحسابات القيام بالإجراءات التي يراها ضرورية لمراجعة القوائم المالية الفورية مثل عدم السماح لمراقب الحسابات بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بالشركة للحصول على المعلومات التي يرها ضرورة لأداء عملية المراجعة، وكذلك عدم السماح له بفحص وتقييم الأساليب لرقابية المتبعة بالموقع الالكتروني

الخاصة بحماية تبادل المعلومات الالكترونية وغير ذلك من الأمور التي تمثل قيودا على عمل مراقب الحسابات ومن ثم لا يمكنه من الحصول على المعلومات وأدلة الإثبات التي تمكنه من إبداء رأى عن القوائم المالية الفورية.

كذلك يمتنع مراقب الحسابات عن إبداء الرأي عندما يوجد ما يهدد استقلال مراقب الحسابات وحياده أو أن تكون هناك عوامل عدم تأكد بشان إمكانية استمرار الشركة في المستقبل يرجع بصفة أساسية لعدم سلامة نظام المعلومات الالكتروني الفوري ففي مثل هذه الحالات يمتنع عن إبداء رأيه عن القوائم المالية الفورية للشركة.

(ب) نماذج مقترحة للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية:

بعد أن تم التعرض للمفهوم المقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية وأهمية، والخصائص الشكلية لهذا التقرير، وأوجه التطوير المقترح لمحتوياته، وكذلك أنواع الرأي المختلفة التي يمكن أن يتضمنها، تقوم الباحثة بعرض بعض النماذج المقترحة للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية على النحو التالي:

(١) نموذج مقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات يتضمن رأيا نظيفا عن القوائم المالية الفورية:

التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية

إلى السادة / مساهمي شركة – – –

قمنا بمراجعة القوائم المالية الفورية لشركة – – –

المنشورة على موقعها الالكتروني http/ www.. com .

خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/١/٣١ ووفقا لمعايير المراجعة المصرية

المسئولية:

أ ـ المسئولية عن إعداد القوائم المالية الفورية:

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الفورية المنشورة عبر الانترنت، ومسئوليتنا هي إبداء الرأي الفني المحايد بالنسبة لهذه القوائم على أساس مراجعتنا.

ب ـ المسئولية عن أمن المعلومات:

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن استخدام الأساليب الرقابية الفعالة التي توفر الأمن والحماية لنظام المعلومات الالكتروني الفوري، وكذلك الموقع الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت . ومسئوليتنا هي فحص وتقييم تلك الأساليب الرقابية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها، وإبداء الرأي عنها.

نطاق المراجعة :

لقد قمنا بالتحقق من مدى عدالة القوائم المالية الفورية، حيث قمنا بإجراءات المراجعة التي رأيناها ضرورية لتكوين رأى عن مدى عدالة تلك القوائم، وأنها خالية من أي تحريف جوهري، حيث قمنا بمراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، كما قمنا بمراجعة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة ومدى توافر الأمن، كذلك قمنا بمراجعة الموقع الالكتروني للشركة، كما تضمنت المراجعة تقدير المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة ، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية وذلك لتكوين رأى عن القوائم المالية الفورية.

فقرة لفت الانتباه:

يجب مراعاة أن التقرير يغطى القوائم المالية الأساسية. ولا يغطى كافة المعلومات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة، وأنه نظرا للتحديث المستمر للقوائم

المالية الفورية ، فإن التقرير يغطى تلك القوائم حتى تاريخ إعداده، ومن ثم فإن ظهور الختم الالكتروني للتقرير على الموقع لا يعنى أنه يشمل القوائم المالية التي تم تحديثها بعد تاريخه.

أساس الرأي:

عند قيامنا بمراجعة القوائم المالية الفورية، تمكنا من الحصول على كافة البيانات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية للقيام بإجراءات المراجعة المختلفة لتلك القوائم، لإبداء الرأي عنها، ونري أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساسا مناسبا لإبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية .

الرأي:

بناء على ما تقدم فإننا نرى:

- أن نظام الرقابة الداخلية للشركة يتسم بالكفاءة والفاعلية .
- أن نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة سليم وقادر على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا وأنه يتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في النظم الالكترونية .
- أن الموقع الالكتروني للشركة سليم ويتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية .
- أن القوائم المالية الفورية معروضة بعدالة من كافة الجوانب الجوهرية – المركز المالي للشركة – – في ٣١/١/ ٢٠٠٧ ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية عن نفس الفترة المنتهية فى٣١/١/٢٠٠٧ وأنها مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

التوقيع / – – –

العنوان / – – –

http// www..com.

E-mail / - - - -

التاريخ/٣١/١/٢٠٠٧

(٢) نموذج مقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات يتضمن رأيا متحفظا عن القوائم المالية الفورية :

التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية

إلى السادة / مساهمي شركة - - -

قمنا بمراجعة القوائم المالية الفورية لشركة - - -

المنشورة على موقعها الالكتروني http/ www.. com .

خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/١/٣١ ووفقا لمعايير المراجعة المصرية

المسئولية:

أ - المسئولية عن إعداد القوائم المالية الفورية :

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الفورية المنشورة عبر الانترنت، ومسئوليتنا هي إبداءالرأي الفني المحايد بالنسبة لهذه القوائم على أساس مراجعتنا .

ب - المسئولية عن أمن المعلومات :

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن استخدام الأساليب الرقابية الفعالة التي توفر الأمن والحماية لنظام المعلومات الالكتروني الفوري ، وكذلك الموقع الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت . ومسئوليتنا هي فحص وتقييم تلك الأساليب الرقابية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها ، وإبداء الرأي عنها .

نطاق المراجعة :

لقد قمنا بالتحقق من مدى عدالة القوائم المالية الفورية ، حيث قمنا بإجراءات المراجعة التي رأيناها ضرورية لتكوين رأى عن مدى عدالة تلك القوائم ، وأنها خالية من أي تحريف جوهري، حيث قمنا بمراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، كما قمنا بمراجعة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة ومدى توافر الأمن ، كذلك قمنا بمراجعة الموقع الالكتروني للشركة، كما تضمنت المراجعة تقدير المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية وذلك لتكوين رأى عن القوائم المالية الفورية.

مع مراعاة أن أدلة الإثبات المتاحة لنا كانت محدودة وذلك لأن الإدارة رفضت حصولنا على بعض المعلومات الموجودة بقاعدة البيانات الخاصة بالشركة، والتي نرى ضرورتها لإبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية .

فقرة لفت الانتباه:

يجب مراعاة أن التقرير يغطى القوائم المالية الأساسية . ولا يغطى كافة المعلومات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة ، وأنه نظرا للتحديث المستمر للقوائم المالية الفورية، فإن التقرير يغطى تلك القوائم حتى تاريخ إعداده، ومن ثم فإن ظهور الختم الالكتروني للتقرير على الموقع لا يعنى أنه يشمل على القوائم المالية التي تم تحديثها بعد تاريخه.

أساس الرأي:

عند قيامنا بمراجعة القوائم المالية الفورية ،وجدنا هناك بعض أوجه القصور التي تعترى نظام المعلومات الالكتروني الفوري للمشروع حيث لا يتوافر القدر الكافي من الأمن ، مما قد يجعل النظام عرضة للاختراق من قبل أطراف غير مصرح لها .

الرأي :

فيما عدا ما تقدم فإننا نرى:

- أن نظام الرقابة الداخلية للشركة يتسم بالكفاءة والفاعلية .
- أن نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة سليم وقادر على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا وأنه يتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في النظم الالكترونية .
- أن الموقع الالكتروني للشركة سليم ويتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية .
- أن القوائم المالية الفورية معروضة بعدالة من كافة الجوانب الجوهرية – المركز المالي للشركة – – في ٣١/١/ ٢٠٠٧ ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية عن نفس الفترة المنتهية فى٣١/١/٢٠٠٧ وأنها مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

التوقيع / – – –
العنوان / – – –
http// www..com.
E-mail / - - - - -

التاريخ/٣١/١/٢٠٠٧

(٣) نموذج مقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات يتضمن رأيا عكسيا عن القوائم المالية الفورية :

التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية

إلى السادة / مساهمي شركة - - -

قمنا بمراجعة القوائم المالية الفورية لشركة - - -

المنشورة على موقعها الالكتروني . http/ www.. com

خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٧/١/٣١ ووفقا لمعايير المراجعة المصرية

المسئولية:

أ - المسئولية عن إعداد القوائم المالية الفورية :

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الفورية المنشورة عبر الانترنت، ومسئوليتنا هي إبداء الرأي الفني المحايد بالنسبة لهذه القوائم على أساس مراجعتنا .

ب - المسئولية عن أمن المعلومات :

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن استخدام الأساليب الرقابية الفعالة التي توفر الأمن والحماية لنظام المعلومات الالكتروني الفوري ، وكذلك الموقع الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت. ومسئوليتنا هي فحص وتقييم تلك الأساليب الرقابية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها ، وإبداء الرأي عنها .

نطاق المراجعة :

لقد قمنا بالتحقق من مدى عدالة القوائم المالية الفورية ، حيث قمنا بإجراءات المراجعة التي رأيناها ضرورية لتكوين رأى عن مدى عدالة تلك القوائم ، وأنها خالية من أي تحريف جوهري، حيث قمنا بمراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، كما قمنا بمراجعة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة ومدى توافر الأمن ، كذلك قمنا بمراجعة الموقع الالكتروني للشركة، كما تضمنت المراجعة تقدير المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية وذلك لتكوين رأى عن القوائم المالية الفورية .إلا أننا لم نتمكن من الحصول علي بعض المعلومات والإيضاحات الهامة التي رأيناها ضرورية لإبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية ، وذلك بسبب القيود التي وضعتها الإدارة.

فقرة لفت الانتباه:

يجب مراعاة أن التقرير يغطى القوائم المالية الأساسية . ولا يغطى كافة المعلومات

المالية المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة، وأنه نظرا للتحديث المستمر للقوائم المالية الفورية، فان التقرير يغطى تلك القوائم حتى تاريخ إعداده، ومن ثم فإن ظهور الختم الالكتروني للتقرير على الموقع لا يعنى أنه يشمل القوائم المالية التي تم تحديثها بعد تاريخه.

أساس الرأي:

عند قيامنا بمراجعة القوائم المالية الفورية للشركة ، وجدنا أن نظام الرقابة الداخلية يعاني العديد من أوجه القصور، مما يجعله لا يتسم بالكفاءة أو الفاعلية ، كما أنة عند مراجعة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة لاحظنا عدم وجود تكامل بين نظام التشغيل الفوري للبيانات ونظام التبادل الالكتروني للبيانات مع وجود العديد من أوجه قصور في نظام الأمن الذي يتبعه الشركة مما جعلها عرضة للاختراق المتكرر من قبل أطراف غير مرغوب فيها، الأمر الذي تسبب في حدوث خسائر كبيرة تهدد استمرار الشركة في المستقبل.

الرأي :

بناء على ما تقدم فإننا نرى:

- أن نظام الرقابة الداخلية للشركة به قصور ولا يتسم بالكفاءة والفاعلية .
- أن نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة غير سليم وغير وقادر على حماية المعلومات المتبادلة الكترونيا، ولا يتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في النظم الالكترونية.
- أن الموقع الالكتروني للشركة لا يتسم بالسلامة ولا يتفق مع مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الالكترونية.
- أن القوائم المالية الفورية لا تعرض بعدالة المركز المالي للشركة في ٣١ يناير سنة ٢٠٠٧ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن هذه فترة

التوقيع / - - -
العنوان / - - -
http// www..com.
E-mail / - - - - -

التاريخ/ ٣١/ ١/ ٢٠٠٧

(٤) نموذج مقترح للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات يتضمن عدم إبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية:

التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات عن القوائم المالية الفورية

إلى السادة / مساهمي شركة - - -

قمنا بمراجعة القوائم المالية الفورية لشركة - - -

المنشورة على موقعها الالكتروني http/ www.. com .

خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى٢٠٠٧/١/٣١ ووفقا لمعايير المراجعة المصرية

المسئولية:

أ- المسئولية عن إعداد القوائم المالية الفورية:

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الفورية المنشورة عبر الانترنت، ومسئوليتنا هي إبداء الرأي الفني المحايد بالنسبة لهذه القوائم على أساس مراجعتنا.

ب- المسئولية عن أمن المعلومات:

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن استخدام الأساليب الرقابية الفعالة التي توفر الأمن والحماية لنظام المعلومات الالكتروني الفوري ، وكذلك الموقع الالكتروني للشركة على شبكة الانترنت . ومسئوليتنا هي فحص وتقييم تلك الأساليب الرقابية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها ، وإبداء الرأي عنها .

نطاق المراجعة :

لقد قمنا بالتحقق من مدى عدالة القوائم المالية الفورية ، حيث قمنا بإجراءات المراجعة التي رأيناها ضرورية لتكوين رأى عن مدى عدالة تلك القوائم ، وأنها خالية من أي تحريف جوهري، حيث قمنا بمراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، كما قمنا بمراجعة نظام المعلومات الالكتروني الفوري للشركة ومدى توافر الأمن ، كذلك قمنا بمراجعة الموقع الالكتروني للشركة، كما تضمنت المراجعة تقدير المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية وذلك لتكوين رأى عن القوائم المالية الفورية. إلا أننا لم نتمكن من الحصول علي العديد من المعلومات الهامة الموجودة في قاعدة البيانات الخاصة بالشركة، حيث رفضت الإدارة دخولنا على قاعدة البيانات الخاصة بها ، وكذلك رفضت حصولنا على التفسيرات التي رأيناها ضرورية لإبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية.

فقرة لفت الانتباه:

يجب مراعاة أن التقرير يغطى القوائم المالية الأساسية . ولا يغطى كافة المعلومات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة، وأنه نظرا للتحديث المستمر للقوائم المالية الفورية، فإن التقرير يغطى تلك القوائم حتى تاريخ إعداده ومن ثم فإن ظهور الختم الالكتروني للتقرير على الموقع لا يعنى أنه يشمل القوائم المالية التي تم تحديثها بعد تاريخه

أساس الرأي:

عند قيامنا بمراجعة القوائم المالية الفورية للشركة، فرضت علينا الإدارة العديد من القيود في هذا الشأن، حيث أننا لم نتمكن من الحصول على المعلومات والتفسيرات الضرورية بسبب هذه القيود ، ولذلك لم تتوفر لدينا أدلة الإثبات الكافية لتمكننا من إبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية.

الرأي

بناء على ما سبق فإننا لسنا في موقف يمكننا من إبداء الرأي عن القوائم المالية الفورية للشركة ، ومن ثم فإننا نمتنع عن إبداء مثل هذا الرأي

التوقيع / - - -

العنوان / - - -

http// www..com.

E-mail / - - - -

التاريخ/ ٣١/ ١/ ٢٠٠٧

وتخلص الباحثة إلى أن التقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات هو عبارة عن وثيقة الكترونية تصدر من مراقب الحسابات بصفة فورية ومستمرة ، وتظهر في شكل ختم الكتروني يوضع أعلى الموقع الالكتروني للشركة ويتضمن رأيه عن مدى عدالة القوائم المالية الفورية المنشورة على موقع الشركة في الانترنت ، ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

إن الخصائص الشكلية للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات هي : يظهر التقرير في شكل ختم الكتروني، ومن حيث التوقيت فهو فوري يتم تحديثه بصفة مستمرة، ويستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداده ، ويكتب بأكثر من لغة، وينشر عبر الموقع الالكتروني للشركة وكذلك عبر الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات، ويكون توقيع مراقب الحسابات توقيع رقمي الكتروني، ويتم تحديث التاريخ باستمرار تبعا للتحديث المستمر للتقرير، ويمكن تعديل وتحريف التقرير بدون ترك اثر على ذلك ، مما يستلزم استخدام الأساليب الملائمة للمحافظة على أمن التقرير .

النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج :

١- أن هناك تزايداً مستمراً في استخدام الانترنت في نشر القوائم المالية ،وتقوم بعض الشركات بنشر القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلي تقرير مراقب الحسابات .

٢- إن نشر القوائم المالية علي الانترنت له مزايا عديدة من حيث الإمكانيات والتطور المستمر، والانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة إنتاج ونشر القوائم المالية، والوصول الدائم والفوري للقوائم وعالمية الانترنت سوف يسهم في دخول العديد من الشركات وفي دول العالم المختلفة في مجال النشر الالكتروني للقوائم المالية .

٣- أحدث الانترنت نقلة نوعية كبيرة في ملائمة القوائم المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت القوائم وطرق عرضها إلى أنها أضافت العديد من المشاكل والتحديات التي أثرت على مصداقية القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها . وقد أدي ذلك إلى الضرورة الملحة إلى إجراء تغيير جوهري في تنفيذ عملية المراجعة من مراجعة تقليدية يدوية إلى مراجعة الكترونية مستمرة وهذا ما يعرف بالمراجعة المستمرة Continuous Auditing وذلك لتوفير التأكيد والتحقق المستمر من جودة وأمانة المعلومات المعروضة في القوائم المالية المنشورة.

٤- يصدر مراقبي الحسابات ضمن عملية المراجعة المستمرة تقاريرهم بشكل فوري أو بعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الأحداث ، فتقرير المراجعة ينتج آليا ويصدر بشكل دائم ومستمر ويتاح بشكل دائم للمستخدمين أو عند الطلب ، وهذا بدوره يتطلب تطبيق نظم محاسبية فورية مع ربطها بشبكة الانترنت بما يضمن الاتصال المستمر بين مراقب الحسابات والنظام المحاسبي للعميل وبما تضمن الإيصال السريع لهذه التقارير للأطرف ذات العلاقة .

٥- يساعد تطبيق المراجعة المستمرة مراقب الحسابات في إلغاء الوقت الفاصل بين تاريخ حدوث العملية المالية بالنسبة للعميل ، وتاريخ تقديم خدمات التأكيد أو التقرير التي يقوم بها مراقب الحسابات بذلك تمكن المراجعة المستمرة من الانتهاء من عملية المراجعة وكتابة التقرير في أقصر وقت ممكن مما يخفض من طول فترة تأخير تقرير المراجعة .

٦- إن المراجعة المستمرة هي عبارة عن مراجعة الكترونية شاملة باستخدام البرامج الجاهزة لمساعدة مراقب الحسابات من اكتشاف الاستثناءات في المعاملات إما بطريقة فورية أو شبه فورية ، حيث يتم اختبار هذه الاستثناءات فورا أو بعد فترة قصيرة ، وبالتالي سوف تنتج هذه المراجعة تأكيداً إيجابيا فوريا أو شبه فوري سواء كان في صورة تقرير مراجعة أو إبداء رأى فوري بشأن ما إذا كانت هناك استثناءات جوهرية في القوائم المالية الفورية تخل بمدى صدق أو إمكانية

الاعتماد على هذه المعلومات فإن خلص إلى عدم وجود تحريفات جوهرية في هذه القوائم المالية فسوف يصادق عليها برأي وختم يتم توصيله للطرف الثالث عبر الانترنت .

٧- إن ختم المراجعة المستمرة يعنى لزائري موقع الشركة على الانترنت ، أن مراقب الحسابات قام باختبار وتقييم ما إذا كانت القوائم المالية المفصح عنها عبر موقع الشركة على الانترنت متوافقة مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، وأن مراقب الحسابات أعد تقريرا أوضح فيه إتباع هذه المبادئ وبما يتمشى مع معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما .

٨ - في ظل النشر الالكتروني الفوري للقوائم المالية يتطلب من مراقب الحسابات مراجعة معلومات أخري غير مالية بالإضافة إلى القوائم المالية التي يعتبر مراقب الحسابات مسئولا عنها ، وكذلك يطلب منه تقييم نظام المعلومات الالكتروني الفوري، وكذلك تقييم الموقع الالكتروني للشركة .

٩- تتطلب القوانين والمنظمات المهنية توسيع مسئولية مراقب الحسابات لتشمل أموراً كانت خارجة عن حدود مسئوليته في ظل المراجعة التقليدية مثل مراجعة بيانات مالية وغير مالية، وبيانات وصفية وكمية ، وأيضا بيانات مستقبلية. ولكي يستطيع مراقبي الحسابات تحمل هذه المسئوليات لابد من تطوير أنفسهم وزيادة مهارتهم وإلمامهم بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات وأثرها على عملية المحاسبة والمراجعة، وتقديم خدمات جديدة مثل الاستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات وأمن وسلامة النظم.

١٠- إن الخصائص الشكلية للتقرير الفوري المستمر لمراقب الحسابات هي : يظهر التقرير في شكل ختم الكتروني، ومن حيث التوقيت فهو فوري يتم تحديثه بصفة مستمرة، ويستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداده، ويكتب بأكثر من لغة ، وينشر عبر الموقع الالكتروني للشركة وكذلك عبر الموقع الالكتروني لمكتب مراقب الحسابات ، ويكون توقيع مراقب الحسابات توقيعاً رقمياً الكترونياً ، ويتم تحديث التاريخ باستمرار تبعا للتحديث المستمر

للتقرير، ويمكن تعديل وتحريف التقرير بدون ترك أثر على ذلك، مما يستلزم استخدام الأساليب الملائمة للمحافظة على أمن التقرير.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة الاعتراف بالانترنت كوسيلة رسمية لنشر القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات لأنه في المستقبل القريب قد لا توزع القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات على الورق.

٢- يجب أن تقبل مهنة المراجعة المزيد من المسئوليات وتوسيع نطاق التقرير ليشمل المعلومات غير المحاسبية القابلة للفحص الموضوعي، وأن تطور مفاهيم تصديق أخرى غير المراجعة والفحص تناسب وتلبي الطلب على خدمات التصديق في ظل بيئة التقرير الجديدة المعتمدة على الانترنت.

٣- يجب إعادة النظر في الكيفية التي تؤدي بها إعمال المراجعة لأنه من غير العملي في ظل بيئة التقرير الجديدة أن تستمر أعمال المراجعة ثلاثة أشهر أو أكثر بعد انتهاء الفترة المالية، لذلك يجب تأهيل مراقبي الحسابات على كيفية استخدام برامج المراجعة الالكترونية للقيام بالمراجعة المستمرة، وإصدار تقارير مراجعة فورية مستمرة تساير التحديث الفوري المستمر للقوائم المالية، وفق لغة تقرير جديدة تعكس مستوى التحقق ومقدار المسئولية التي يتحملها مراقب الحسابات.

٤- ضرورة قيام الجهات المسئولة عن تنظيم المهنة بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها وبصفة مستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأثارها على مهنة المحاسبة والمراجعة.

٥- ضرورة استمرار الجهود البحثية في مجال الإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية لفهم ومعالجة المشاكل والقضايا التي تترتب على هذا التطور المتزايد في نشر القوائم المالية وتقارير المراجعة على الانترنت.

هوامش ومراجع البحث:

1- Alles, M. Kogan and Vasarhely, M. A., Accounting in 2015, CPA Journal, November 2000 , PP. 14 – 20

2- Gray, Glen L., and Roger Debrceny, Financial Reporting on The Internet, Economical Global Communication, Jan. 2001, Available at, www.ifac.com (news and Events)

3- Lymer, A., and others, Business Reporting on the Internet, International Accounting Standards Committee (IASC) November, 1999.

4- Debrceny, R., and Gary, G., "the Impact of the Internet on Traditional Assurance Services and Opportunities for New Assurance Services : Challenger and Opportunities, working paper, southern cross university and California state university at Northridge 1997.

5- Marston, Claire, Financial Reporting on the Internet by Leading Japanese Companies, Corporate Communication, Bradford, Vol.8, ISS. 1, 2003, P. 23.

6- IASC, Business Reporting on the Internet, International Accounting Standard Committee, London, 1999.

7- FASB, Electronic distributing of Business Reporting Information, 2000. Available at, www.fasb.org .

8- Lymer, A., & others, op. cit., p.53.

٩- فهيم أبو العزم محمد محمد ، استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة الكترونيا ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، عام ٢٠٠٣ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٦ .

10- Jones, Dominic, Best practices for online Annual Reporting, Financial Executive, Morristown, Vol. 19, ISS. 2, 2003, P.29.

11- FASB, op. cit., P. 70

12- Rezaee, Zabihollah, R. Elam and A. Sharbatoghile, Continuous Auditing: the Audit of the Future, Managerial Auditing Journal, Vol. 16, ISS. 3, 2001, PP.150-158.

١٣ – طلعت عبد العظيم متولي ، تقنيات ومعايير نظم إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) دراسة اختبارية في بيئة الأعمال المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، عام ٢٠٠٣ ، ص٢٨٧ـ ٢٨٨ .

ـ نبيه عبد الرحمن الجبر ، نشر التقارير المالية للشركات السعودية على الانترنت ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ، العدد الأول ، عام ٢٠٠٤ ص ١٤٥.

١٤ – شوقي السيد فودة ، مدى حدود مسئولية المراجع الخارجي في مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الانترنت وأثر ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية :

دراسة نظرية وتطبيقية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص ٨ ـ ٩.

- Hodge, F. D., Hyper linking Unaudited Information to Audited Financial Statements: Effects on Investor Judgments, The Accounting Review, Vol.76, no.4, 2001, pp.675-691.
- Khadaroo, L., Corporate Reporting on the Internet: Some Implications for the Auditing Profession, Managerial Auditing Journal, Vol. 20 , No. 6, 2005, PP. 578 – 597.

ـ عبد الله بن نعيل العتيبي، نحو إطار مقترح لإعداد معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية الفورية عبر الانترنت، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط ـ العدد الثامن والثلاثون، ٢٠٠٥، ص ٤١ ـ ٤٢ .

15- Debreceny, R. and G.L. Gray, Financial Reporting on the Internet and the External Audit, the European Accounting Review, Vol.8, No.2, 1999, pp.335-350 .
16- Rezaee, Zabihollah, R. Elam, and A. Sharbatoghih, Continuous Auditing The Audit of the Future, Managerial Auditing Journal, Vol. 16, ISS.3, 2001, pp.150-158
17- Woodroof, J. and D. Searcy, Continuous Audit: Model Development and Implementation within a Debt Covenant Compliance domain, Journal of Accounting information systems, No.2, 2001, pp. 169-191
18- Coderre, David, Recommendation for an Effective Continuous Audit Process, I T Audit ,Published By The Institute of Internal Auditors, Vol.10, February 10, 2007.
http://www.theiia.org/itaudit/index.cfm?catid=21&iid=519
19- Chen, Y., Continuous Auditing Using Strategic-Systems Approach, Internal auditing, Vol.19, No.3, May/June, 2004, p.34.
20- Rezaee, Z., R. Elam and A. Sharbatoghile, op. cit, p.152.
21- Chen, S., Continuous Auditing: Ricks Challenges and Opportunities, the International journal of Applied Management and Technology, vol.1, No.1, 2003, pp.5-6.
22- American Institute of Certified Public Accounts, Consideration of International Control in Financial Statement Audit, Statement on Auditing Standards No. 94.
23 - Chen, S., op. cit., p.6.
24- Searcy, D. And J. Woodroof, Continuous Auditing: leveraging Technology, the C P A Journal, Vol.73, ISS.5, May, 2003, pp.46-48
25- Flowerday, S., and R.V. Solms, Real–Time Information Integrity=System Integrity+Data Integrity+Continuous Assurances, computer Fraud & security, vol.24, 2005, pp.604-613.
26-Filpek, Raquel, Got XBRL, I T Audit, Published By The Institute of Internal Auditors,Vol.10, June, 2007.
http://www.theiia.org/ITAudit/index.cfm?iid=541&catid=21&aid=2681
27-Ashbaugh, H., K. Johnstone and T. Warfield, Corporate Reporting on The Internet, Accounting Horizons, September, 1999, pp. 244 – 257.

٢٨ـ عبد الناصر محمد سيد درويش ، دراسة ميدانية لأثار التجارة الالكترونية على

خدمات التأكيد المهنية لمدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة. فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٤ – ٢١٩ .

- سمير كامل محمد عيسى ، دور المراجع الخارجي في تدنية فجوة الثقة في بيئة التجارة الالكترونية – مع دراسة استكشافية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ ، ص٢١ – ٣٢ .

29- AICPA/CICA, AICPA/CICA Privacy Framework Including the AICPA, CICA trust services Privacy Principle and Criteria Issued by the Assurance Service Executive Committee of the AICPA and the Assurance Services Development Board of the CICA, 2004.

٣٠- آمال محمد محمد عوض، مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار خدمات الثقة وأثرها على استقلالية المراجع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٠٥ ، ص ٤٧٦ – ٤٧٧ .

31-Debreceny, R ., and G . l .Gray op. cit, 1999 , p 336-352.
32- FBSB, op. cit ., p. 23 .
33- Khadaroo, L., op. cit., pp. 578-597 .
34- Fisher, Richard, peter Oyelere and Fawzi Laswad, Corporate Reporting on the Internet: Audit Issues and Content Analysis of Practices, 2004, Vol. 19, Iss. 3, p.419 .

٣٥- أمين السيد أحمد لطفي، موسوعة المعايير الدولية للمراجعة وإيضاحات تطبيقاتها باللغتين العربية والانجليزية، جمعية الاستشارات المصرية ، الجزء الأول، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ، ص ١٥٢ .

36- Khadaroo, 1., op. cit., p.587.

٣٧- فهيم أبو العزم محمد محمد ، مصداقية المعلومات المالية على الانترنت وحدود مسئولية مراقب الحسابات، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الخامس العدد الأول، عام ١٤٢٢ ، ص ١٨.

38- Balley, Larry P. Miller GAAS Guide Harcourt Brace and Company , 1998 , pp. 10-18 .
39- Ibid, pp. 11- 43 .
40- Ibid, pp . 11- 49 .
41- Fisher, R., P. Oyelere, and F. Laswad, op. cit, p. 417 .

٤٢- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ٨٠٥

43- Debreceny, R., and G.l. Gray, op. cit, 1999, p.343.
44- Steven , Michael G ., Financial Information in Flooding the Internet, the practical Accounting , Feb ., 1999 .

٤٥- فهيم أبو العزم محمد محمد – مرجع سابق ، ص٢٢ .
46-AICPA, Improving Business Reporting-A customer Focus (A.K.A The Jenkins Report) 1994, Available at www.aicpa.org 12/5/2000 .
47- Debreceny, R, and G.l. Gray, op., cit, 1999, p. 345 .
٤٨- فهيم أبو العزم محمد محمد - مرجع سابق، ص ٢٠ .
٤٩- وزارة الاقتصاد والتجارة بجمهورية مصر العربية، معايير المراجعة المصرية ، معيار المراجعة المصري رقم ١٠٠ «إطار العمل بمعايير المراجعة المصرية» ، القاهرة، سبتمبر، ٢٠٠٠ ، ص٥ .
٥٠- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المراجعة شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ,١٠٠
51- Craven, B.M, and C.L Marston , Financial Reporting on the Internet By Leading UK Companies, The European Accounting Review, Vol.8, No. 2, 1999, P331.
52- Mercer, Molly, How Do Investors Assess the Credibility of Management Disclosures?, Accounting Horizons, Vol. 189, No.3, 2004, P.194
53- Yu, Chin – Chih, Hung – Chao Yu and chi – Chun Chou, «The Impact of Electronic Commerce on Auditing Practices: An Auditing Process Model for Evidence Collection and Validation, International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management, Vol.9, 2000, pp.195–216
٥٤- عبد الله بن نعيل العتيبي ، نحو اطار مقترح لإعداد معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية الفورية عبر الانترنت، المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة أسيوط - العدد الثامن والثلاثون، يونيو ٢٠٠٥ ، ص ,٤٧
55- Fisher, R., P. Oyelare and F. Laswad op, cit., P.4 21
56- Hallosan, et al., op. cit., PP. 43 – 64
٥٧- وزارة الاقتصاد والتجارة بجمهورية مصر العربية، معايير المراجعة المصرية: معايير المراجعة المصري رقم (٢٠٠) «تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية» ، مرجع سابق، ص ٩-١٢
- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المراجعة - شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ، ١٠٠
٥٨- محمد سعيد محمد جنيدي ، الآثار المتوقعة لبناء وتدعيم الثقافة التنظيمية لمنشآت المراجعة وانعكاس ذلك في تقارير وتحفظات مراقبي الحسابات وإمكانية

استمرارهم - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني عام ٢٠٠٦م .ص٢٤١

59- Searcy, Dewaynel and Jon B. Woodroof , continuous Auditing Leveraging Technology, the CPA Journal, Vol. 73, No.5 may, 2003, P.2

- Flowerday, Stephen and, Rossouw Von Solms, Continuous Auditing: Verifying, Information Integrity and Providing Assurances For Financial Reports, Computer Fraud & Security, July, 2005, pp.12-16 .

٦٠- وزارة الاقتصاد والتجارة بجمهورية مصر العربية ، معايير المراجعة المصرية : معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) «تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية» ، مرجع سابق، ص ١٥ .

٦١- عبيد بن سعد المطيري ، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة ، المجلة العلمية لكلية التجارة «بنين» ، جامعة الأزهر، العدد ٢٨ ، عام ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٢ .